حركة ١٩٣٨ الاصلاحية في الكويت والبحرين ودبي

د. محمد الرميحي ★

تمهيد :

لا شك في ان تطور الشعوب لا يأتي فجأة ، او ينبت من العدم ، فهناك حركة تاريخية مستمرة تتأثر وتؤثر في المجتمع الانساني نتيجة للتساند العضوي بين انظمته الاجتماعية ، فتقدم النظام الاقتصادي مثلا او ركوده ، او تدهوره في مجتمع ما يؤدي الى تقدم او ركود او تدهور في النظام السياسي ، وكذلك الاجتماعي .. وهكذا . اي ان اي تغير في احد او كل هذه الانظمة يؤدي بالنتيجة الى تغير في النظام او الانظمة الاجتماعية الاخرى . وهذه تنطبق على كل المجتمعات ، وهي بالتأكيد تنطبق على مجتمعات الخليج الحديثة ، فلا يمكن تفسير ما وصل اليه التغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في مجتمعات الخليج الحالية بمعزل عن المسار التاريخي الذي مرت به هذه المجموعات السكانية ، وعن الصراع الذي خاضته سواء من اجل لقمة العيش او من اجل حياة افضل .

ولقد قيل الكثير عن وحدة الخليج السكانية — وتأثيرها وتأثرها المتبادل ، وبخاصة بعد الخمسينيات من هذا القرن — وبعد ان انتج البترول وسوق من على ضفافه ، الا ان هناك شواهد انسانية وتاريخية وسياسية يمكن تبينها كمؤشرات واضحة تدعم تلك الوحدة وهذا التقارب ، لعل من اهمها سياسيا

★ عميد كلية الاداب والتربية المساعد ورئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت .
حصل على درجة الدكتوراه من جامعة درهام بانجلترا سنة ١٩٧٣ .
من ابرز مؤلفاته : « البحرين : مشكلات التغير السياسي والاجتماعي » دار ابن خلدون / بيروت سنة ١٩٧٥ « البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي » معهد البحوث والدراسات العربية — القاهرة سنة ١٩٧٥ .
« الكويت قبل النفط » دار حوار للنشر — الكويت (مترجم) سنة ١٩٧٥ .
Bahrain, Social & Political Change Kuwait University - 1975

الحركات الاصلاحية التي قامت بها طليعة من سكانه في النصف الثاني من ثلاثينيات هذا القرن في مدنه التجارية الساحلية وهي الكويت ، البحرين ، ودبي .

وكما لا يمكن ان يأتي التطور فجأة ، فانه لا يمكن ان يأتي كذلك بلا سبب ، فقد كانت هناك عوامل كثيرة ادت الى تطور الوعي الاجتماعي ، وبالتالي السياسي ، والمطالبة باصلاحات تعد في ذلك الوقت جذرية ، منها تأسيس مجالس تشريعية والتحديد من سلطات الحكام التقليدية والسيطرة على اموال الامارة ودخلها والاشراف على ادارتها .

لقد شهد الخليج بعد الحرب العالمية الاولى مجموعة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كان بعضها ذاتيا وبعضها خارجيا — الا انها جميعا ساعدت في بلورة مسار تلك الحركات الاصلاحية ، وساهمت ايضا في تغذيتها او الاطاحة بها .

لقد بدأت مجتمعات الخليج ، مع الربع الاول من القرن ، تتحسس التغير الذي كان من الضروري ان يأخذ مساره ، فقد كانت القوة السياسية تبدأ وتنتهي في نخبة صغيرة من قادة المجتمع هي عادة الشيخ واسرته الاقرب ، فالتركيبة السياسية التقليدية في مجتمعات الخليج كانت قبلية الا انها تقلصت الى حد ما في قلة حاكمة بعد تسلط النفوذ الغربي وبخاصة البريطاني منذ منتصف القرن التاسع عشر على مقدرات المنطقة . والاسر الحاكمة ، كما انها لم تكن تعتمد على مواقع دينية تقليدية — كما في اسر حاكمة عربية اخرى-الا انها لم تكن في غنى عن المؤسسات الدينية ، وبالاحرى عن الرموز البشرية القائدة في هذا القطاع الهام من قطاعات المجتمع العربي التقليدي .

كما وانها لم تكن بعيدة عن القطاع التجاري الذي كان له نفوذ نسبي في تسيير دفة الحكم في امارات الخليج الصغيرة . الا أن رياح التغير هبت بعد الحرب العالمية الاولى على كثير من الاقطار العربية ، ولم تكن منطقة الخليج بمنأى عنها كليا .

فاقتصاديا يمكن ان نقول ان الخليج في ذلك الوقت — فترة ما بين الحربين — شهد ظاهرة اقتصادية متناقضة كل التناقض فقد بدأت مجتمعاته تراقب افول صناعة هامة عاش عليها الاجداد ، وهي صناعة الغوص — والتي كانت ظروف الازمات المالية العالمية تقلص منها بشدة وكذلك انتشار اللؤلؤ الصناعي الماباني مما اوجس في نفوس ابناء الخليج خيفة من مستقبل مظلم ، مما حدا بالبعض منهم الى الاتجاه الى اعمال اخرى غير الغوص . هذه ظاهرة والظاهرة الثانية المناقضة لها ، هي تدفق عائدات النفط التي بدأت بعض

امارائه في استلامها ، والبعض الآخر في استلام عوائد الامتيازات ، والتي كانت نسبيا دخلا مرتفعا لم يسبق ان حصلت عليه هذه المجتمعات من قبل .

وافرزت هذه الظاهرة تقلصا في الاعمال الاقتصادية التقليدية وزيادة في اعمال اخرى خاصة التجارية منها — والتي توسعت عن طريق السفر الطويل بين موانيء الخليج ، او بين تلك وموانيء القارة الهندية وشرق افريقيا ، مما افرز (طبقة) تجارية ، وبدأ راسمالها يتكون وينمو مع كل المظاهر الثقافية المصاحبة لهذا التوسع .

واجتماعيا كان الخليج ايضا يمر بمرحلة تحول — بين الحربين — فقد شهد افتتاح المدارس في اوائل العشرينيات ، وبدأت هذه المدارس تنمو لا لتعليم الصبيان فقط ، وانما بدأت بفتح ابوابها للبنات ايضا ، ومع استقرار المجتمع في انشطة اقتصادية حديثة،واحتكاك وجهائه بمجتمعات منفتحة نسبيا في القارة الهندية ، وكذلك القوانين الجديدة التي بدأ البريطانيون يفرضونها على هذه المجتمعات Order in Council والخاصة بتقنين الامور المدنية والجنائية وكذلك الحد من تجارة الرقيق والتهريب في هذه المجتمعات . كل هذا جعل من المجتمعات التجارية ، في مدن الخليج الثلاث ، تجمعات مستقرة بدت لها الاعراف التي تنظم حياتها في الصحراء — التي كانت كافية لتنظيم ذلك الاقتصاد البدائي — غير مناسبة لحياة الحضر ، وبالتالي فان علاقتها التقليدية والتي نظمت العلاقة بين الحاكم والمحكوم كل ذلك الوقت الطويل بدت وكأنها غير مناسبة للعصر وبالتالي بدت المحاولات لتغييرها أمرا مرغوبا فيه من (الطبقة النامية) .

اما سياسيا فان العلاقات السياسية مع الحكومة البريطانية في الهند ، والتي مارست الاشراف السياسي عن طريق وكلائها السياسيين في هذه المدن ، وبعض المستشارين الذين زرعتهم في الادارة البسيطة المتواجدة حديثا في الامارات ، والذين كان همهم الاساسي الحفاظ على « **الامر الراهن** » ومحاولة الافادة القصوى منه لتحقيق مصالح بريطانيا الاستراتيجية ؛ كل هذا اثر في كسر الموقف السياسي الداخلي . كما أن عوامل خارجية ، كنضال الهنود — وبقية مناطق العالم المقهور ومطالبتها (**بحق تقرير المصير**) الاطروحة السائدة بعد الحرب الاولى . او عوامل عربية منها مسيرة بعض الاقطار العربية في طريق (تقرير المصير) خاصة الجارة الاقرب العراق . وكذلك نمو الوعي العربي العام، والاتجاه (**نحو الديمقراطية الغربية**). زاد هذا الوعي الوطني بتفاقم قضية «**مشكلة فلسطين** » والتي بدأ تبلور الوعي القومي حولها في كل الاقطار العربية ، في منتصف الثلاثينات مما خلق في مجمله تناقضا فرعيا بين السلطة البريطانية والبرجوازية التجارية المحلية .

من هذا كله وبجانبه ، نجد انه من خلال الانفراج الاقتصادي النسبي بعد الانكماش العالمي في اوائل الثلاثينات توسعت طبقة تجارية وسيطة قليلة العدد نسبيا انما في الوقت نفسه قوية لها طموحات مغذاة من العلل الذاتية في الانظمة العشائرية الابوية المتواجدة انذاك في تلك المدن الثلاث موضوع البحث .

فبالرغم من وجود بلدية في البحرين (١٩٢١) وفي الكويت (١٩٣٤) مثلا الا ان هذه وتلك لم تكن لتقوم بما قرر لها القيام به ، فهي اجهزة شخصية للحاكم او من ينوب عنه يؤتى بأفراد مجلسها من الاقرباء والموالين دون ان تقوم بالواجب المنوط بها والمرجو منها في نظر الطبقة التجارية وذلك ينسحب على الادارة سواء في الحكم او المحاكم الموجودة (شرعية) او مدنية او في المركز المهم الاخر وهو الجمارك والذي هو مصدر الدخل الاساسي للامارة .

بجانب هذا الركود الاداري نجد ان هناك تخلفا تعليميا ، فقد كانت الطبقة الجديدة تؤمل من المدارس الحديثة كل الخير في تخريج متعلمين يسدون احتياجات (**الادارة**) والتجارة .

الا ان تلك الانظمة التعليمية فشلت في اعطاء النتاج المرجو والمتوخي . ومن جراء كل ذلك بدات **المعارضة** والتي يمكن ان يطلق عليها هذا التعبير بتحفظ حيث كانت معارضة من الداخل تتجه الى المطالبة بالاصلاح ولا تطمع في التغيير الجذري. الا أن مفهوم الاصلاح نفسه كان بحق مفهوما متقدما في ذلك الوقت. ولقد اشترك عامل مهم في حركات الاصلاح الثلاث حيث كان بعض متزعميها او من يحركها ويؤيدها (على الاقل اذا لم يكن علنا كما في دبي فسرا كما في ابحرين) عناصر من العائلة الحاكمة نفسها راضية ــ في سبيل تحقيق طموحاتها ــ عن خلق انظمة مضادة من خلال الانظمة القائمة في محاولة للاشتراك في السلطة ــ طريقا للاحتفاظ بها ، وكان هذا يبدو من خلال التنافس بين المركز الثاني والمركز الاول في الامارات موضع البحث ، ومن العوامل التي ساعدت على مسار الحركة الاصلاحية وحققت بعضا من اهدافها ـ حتى ولو كانت لوقت قصير ـ هذه المشاركة .

ويجب التذكير هنا انه بالرغم من اطلاق كثير من المسميات الفضفاضة على هذه الحركات السياسية سواء ما اطلقته على نفسها هي كما ظهرت في أدبياتها ومنشوراتها أو ما اطلقته حركات سياسية وطنية او قومية اخرى من تسميات ! الا انها في الحقيقة لا تخرج عن كونها (**اصلاحية**) بالمعنى الضيق للكلمة فهي لم تواجه مشكلة (**الاستعمار**) او الحماية البريطانية للتخلص من اردان الوقوع تحت سلطة اجنبية ، بل على العكس تفاوضت مع ممثليها وكان هؤلاء الممثلون في وقتما يعطفون على هذه الحركات ، الا انهم عندما وجدوا انها تخرج عن الاطار المتوقع تدخلوا لوضع حد لها واجهاضها .

في هذا الجو العام وقبيل الحرب العالمية الثانية بقليل ـــ في ظل مظلة عالمية من ضبابية الوفاقات ـ انفجرت في الامارات الثلاث **الكويت والبحرين ودبي** مطالبات سياسية اصلاحية دستورية اغفلها الباحثون أو تغافلوا عنها لمدة طويلة من الزمن ، ولم يتصدوا لها بالتحليل والشرح ، او اصدروا عليها احكاماً سريعة مقتضبة لا يمكن أن تفي بالمطلوب ، فقد قال عن حركة ١٩٣٨ الاصلاحية في البحرين ودبي ـــ واحد من قادة الاصلاح السياسي في البحرين

« لم تكن الحركة التي قامت في البحرين في عام ١٩٣٨ ذات طابع وطني او جماعي ، انما كانت ذات مصالح شخصية قام بها نفر موتور اندفع العمال وراءهم ظنا منهم انهـــم يعملون للصالح العام » (١) .

فيما ذكر حركة دبي بالخير فعلق عليها « لو تم لها (الحركة) البقاء ولم يتكالب عليها المستعمر والرجعية واعوانهما من كل جانب ويقضوا عليها ، ولو قدر لذلك المجلس التشريعي عمرا اطول لتقلص النفوذ الاستعماري والشعوبي من ساحل عمان » (٢) .

اما بعض المؤرخين الاخرين فقد تحمسوا الى حد ذكر « **الخدمات والاعمال الجليلة** » لهذه الحركات الاصلاحية دون المساس بالسلبيات التي لا بد ان تكون قد وجدت (٣) في المسار الصعب الذي اجتازته . كل ذلك يحدونا لكي نلقي نظرة على ما حدث في السنوات الاخيرة من العقد الثالث في هذه المنطقة ومسار الحركة الاصلاحية في كل امارة ، متوخين الدقة والموضوعية .

الحركة الاصلاحية في الكويت :

نمو الطبقة التجارية وازدياد التعلم ، ونمو وسائل المواصلات الماديـــة ووسائط الاتصال الاجتماعية بين الكويت وبين جارتها العراق أو بينها وبـــين العالم الخارجي وبخاصة اثناء الحصار الطويل الذي فرضه ابن سعود على التجارة مع نجد ، يقابل ذلك استمرار الشيخ احمد الجابر في حكمه بنفس الممارسات التي تعودها في اوائل العشرينات مع سلبيات علقت بها خـــلال المسيرة ومنها الضرائب العشوائية التي تفرضها البلدية التي انشئت عام ١٩٣٤ على البيوت والمحلات التجارية،حتى قيل ان بعضا من أفراد الشعب كانـــوا يدفعون ضرائب على المحلات التجارية اكثر من ايجارات هذه المحلات . (٤) وكذلك تفشي الفساد الاداري في جهاز الجمارك الذي كان من المرافق الحيوية لمجتمع الكويت التجاري والاحتكارات التي كانت للقلة وحرمت منها الشريحة الباقية للطبقة التجارية النامية ، كذلك تخلف وسوء ممارسات السلطة وحرمان ممثلي الطبقة الجديدة من الامتيازات ، بجانب الخلافات التي كانت بين السلطة وهؤلاء الممثلين حول انتخابات مجلس المعارف وسلطاته والذي كان قد شكل عام ١٩٣٦ ، وانسحاب اثر هذا الخلاف على بعض أعضاء المجلس . كذلك ما قيل

عن تدخل في انتخابات البلدية الرابعة « حيث أن السلطة أصدرت قرارا في عام ١٣٥٦ هـ ١٩٣٧ م ، يمنع الناخبين من اعطاء اصواتهم للاحرار البارزين حتى لا يدخلوا مجلس البلدية » (٥) .

كما فسر العدساني موقف السلطة عندما ضغطت لحرمان بعض المعارضين من فرص الوصول الى المجلس البلدي الذي كان بمثابة ــ المجلس الحاكم ــ ويترأسه الشيخ نفسه ، وقد كان هذا الضغط يأتي بشكل غير مباشر او مباشر عن طريق تغير في الاسماء الفائزة عند اعلانها .

كل هذه الممارسات خلقت تناقضات تجمعت لتدفع بموجة من عدم الرضى في اوساط مجموعات التجار والاعيان والذين كانوا محرومين من المشاركة في السلطة او غير الراضين عنها . فقامت مجموعات منهم في اوائل عام ١٩٣٨ بتقديم العرائض للشيخ احمد الجابر وحثه على النظر في امور الامارة التي بدت لهم متدهورة ، وفوق ذلك بدأوا في توزيع نشرات سرية تطالب بالاصلاح .

وفي ابريل من ذلك العام بدأت مطالب الحركة الاصلاحية السرية في الظهور العلني من خلال الصحف العربية ــ وبخاصة العراقية ــ التي كانت تتعاطف مع مطالب (الوطنيين من الشباب الكويتي) كما ظهرت الكتابات على الجدران والتي تبرز طلبات الطبقة الجديدة المحرومة من المشاركة والمتطلعة اليها .

وكانت تلك المطالب تنحصر في اصلاحات ادارية وتعليمية كما ظهرت في بعض الصحف العراقية مثل ضرورة التوسع في فتح المدارس وارسال بعثات من الشباب الكويتي للخارج واقامة مستشفى على نفقة الحكومة الكويتية بديلا عن المستشفى القائم والتابع للارسالية التبشيرية الامريكية (المستشفى الامريكي) والذي قيل انه « موجود لاغراض خاصة » (٦) . كما طالبوا باغلاق ابواب الكويت دون من سموهم بـ « **اللاجئين الاجانب** » (٧) . وكذلك فتح الابواب لدخول العرب دون قيد أو شرط .

بجانب تلك المطالب العامة مجموعة من المطالب المنصبة على تطوير الامارة من النواحي المدنية في تنظيم الادارة والرقابة المالية وتطوير القضاء بانشاء محكمة شرعية واخرى للاستئناف ، كما طالبوا الحاكم بأن يكون على اتصال بكل «**طبقات شعبه**» ويسمح بسماع شكواهم . وانهيت المطالب بمطلب اخير هو التعاون الوثيق مع العراق لتحقيق اهداف المشروعات الاصلاحية (٨) .

بجانب هذه المطالب كانت الصحف العراقية قد بدأت حملة اعلامية لدعم المطالب الاصلاحية فكتبت جريدة الاستقلال في ٢٦ ابريل عام ١٩٣٨ :

« ان ما يؤلم العراق ان تكون على حدوده امارة متاخرة محرومة من الصحة والتعليم والتنظيم الاقتصادي ، ان العراق لا يقوى على اخفاء شعوره القوى (من هذا الوضع) وقلق جدا بشان شقيقته الكويت . ويرغب في ان ينضم شعبها الى حركة النهضة التي قامت في اغلب البلدان العربية » .

وذهب كاتب المقال الى الدعوة لدعم الحركة الجديدة التي « تسعد وتشرف كل عربي » .

وقد حاول الشيخ احمد الجابر ان يوقف هذه الحملة في الصحف العراقية بزيارة للعراق قام بها في مايو من ذلك العام وأكد عشية سفره انه سوف يطلب من الحكومة العراقية معاونته في ادخال بعض الاصلاحات خاصة في المجالات الاقتصادية والتعليمية . (٩) الا ان تلك الزيارة لم تفلح في كسر حدة النقـــد العراقي الموجه الى الوضع الداخلي الكويتي فاصدر الشيخ احمد بعد عودته بمدة وجيزة قرارا يحظر ادخال الصحف العراقية نتيجـة لموقفها المعـــادي للكـــويت .

في هذا الوقت قررت الجمعية السرية المشكلة في الكويت ، والتي سمت نفسها « **بالكتلة الوطنية** » الخروج الى النور وتقديم طلباتها بشكل علني وفي الكويت . فتوجه وفد منها الى الشيخ احمد الجابر وكان مكونا من عبدالله الحمد الصقر ، ومحمد ثنيان الغانم وسليمان العدساني وسلموا الشيخ احمد الجابر عريضة طالبوه فيها بتأكيد حكم الشورى ، وانشاء مجلس تشريعي لحكم البلاد ومما جاء في تلك العريضة :

« ان الاساس الذي بايعتك عليه الامة لدى اول يوم عند توليك الحكم هو جعل الحكم بينك وبينها على اساس الشورى التى فرضها الاسلام ومشى عليها الخلفاء الراشدون في عصورهم الذهبية ، غير ان التساهل الذي حدث بين الجانبين ادى الى تناسي هذه القاعدة الاساسية كما ان تطور الاحوال والزمان واجتياز البلاد ظروفا دقيقة ، بعث (كذا) المخلصين من رعاياك الى ان يبادروا اليك بالنصيحة راغبين التفاهم واياك على ما يصلح الامور ويدرا عنهم وعنك عوادي الايام،وتقلبات الظروف،ويصون لنا كيان بلادنا ويحفظ استقلالناغيرقاصدين الا ازالة اسباب الشكوى واصلاح الاحوال عن طريق التفاهم مع المخلصين من رعاياك . متقدمين اليك بطلب تشكيل مجلس تشريعي مؤلف من احرار البلاد للاشراف على تنظيم امورها . وقد وكلنا حاملي كتابنا هذا ليفاوضوك على هذا الاساس » (١٠) .

من الملاحظ في الوثيقة السابقة والتي اعتبرت الاساس القانوني للمجلس التشريعي اللاحق انها كانت واضحة في موضوع استقلال الكويت حيث وضعت الفكرة بكلمات لا تُقبل الجدل ، وهو يعارض ما هو شائع بأن « اقطاب الحركة طالبوا بانضمام الكويت الى العراق » ، وانما تبقى الحقيقة انهم كانوا متعاطفين مع الحكم العراقي ولاسباب عدة منها اقتصادي حيث كان بعضهم لديه املاك في البصرة ومنها اجتماعي هو التطور النسبي في العراق في ذلك الوقت ، كما ان

الوثيقة ذكرت « الامة » في معرض حديثها عن الكويت وحينها لم يكن مفهوم القومية العربية واضحا كما هو الان لذلك فقد كانت اشاراتهم تلك للدلالة على « الامة الكويتية » او بتعبير اخر يمكن وصفه بالشعب الكويتي ، كما انه من الواضح ان المجلس التشريعي الذي طالبوا به في اخر الوثيقة شيء اخر غير « الشورى التي فرضها الاسلام ومشى عليها الخلفاء » ، انما في الغالب اتخذ موضوع الشورى كمدخل للمقارنة والمطالبة بشيء محدد .

بعد هذه الوثيقة ونتيجة الى أن مقدميها كانت لديهم اتصالات اخرى داخلية ومع بعض من افراد العائلة الحاكمة خاصة الشيخ عبدالله السالم ، والذي كان راغبا في المشاركة بالسلطة ، حيث فاتته بعد وفاة والده لصغر سنه ، ومن بعدها شغل نفسه ببعض الامور العامة الا انه اختار في مرحلة لاحقة الاعتزال الاختياري — وعندما بدات الحركة اهتم بها وشجعها وقد وصف احد المؤرخين المحدثين في ذلك الوقت ، الشيخ عبد الله السالم ، بقوله :

« كان ينافس (احمد الجابر) ابن عمه عبدالله السالم الصباح الذي كان من أقوى شخصيات الاسرة » . (١١)

من هذه الشخصية استمدت « **الكتلة الوطنية** » دافعا قويا ، كما ذكر العدساني ، حيث أن عبد الله واخاه فهدا دعما موقف الاصلاحيين .

كما كان للبريطانيين دور آخر حيث كانت النصيحة البريطانية عن طريق الوكيل البريطاني في الكويت (دي جودي) بأن يقوم الشيخ بادخال بعض الاصلاحات ، وتدخل الوكيل هذا موثق بما كتبه خالد العدساني بعد ذلك من أنه (أي الوكيل) اتصل ببعض المعارضين وعرض عليهم قبول مستشار انجليزي أو طلب الحكم البريطاني المباشر ، وايده البعض ورفضه البعض الاخر وأوضحوا انهم « **لايريدون مطلقا احداث اي تغيير في وضع العائلة الحاكمة .. وانما يصرون فقط على ادخال الحياة النيابية في الكويت** » (١٢)

وهذه الفكرة تتوافق مع ما قالته العريضة من الحفاظ على النظام ومحاولة اصلاحه . كما تتوافق مع نشاط عبد الله السالم في مقابلته للوكيل البريطاني وتقديمه نسخة من وعد الشيخ احمد الجابر في عام ١٩٢١ والذي كان واضحا انه وعد بتشكيل مجلس ، وهذا يبرر ما قيل في الوثيقة المشار اليها آنفا من أنه حدث تساهل بين الجانبين (١٣) ؛ وتبين أن غرض المطالبين بالاصلاح هو **تحديث الادارة داخليا في المقام الاول .**

ونتيجة لهذا الوضع وافق الشيخ احمد الجابر على تكوين مجلس تشريعي ، وتقول نجاة الجاسم تبريرا لهذه الموافقة :

« ولا نستبعد أن تكون النصيحة البريطانية قد اتخذت فيما بعد طابع الامر » (١٤)

الا أن المعرفة القريبة من العقليه البريطانية السائدة في ذلك الوقت في الخليج تستبعد حدوث مثل ذلك .

وبالفعل فقد تألفت لجنة ــ وبسرعة ــ لفرز اولئك الذين لا يحق لهم الانتخاب او الترشيح وحصرت حق الانتخاب بالتالي في ١٥٠ عائلة فقط من العائلات الكويتية ، وحرم الاخرون حق هذا الحق (١٥) ، وفي النتيجة فاز أربعة عشر عضوا (١٦) من العائلات المعروفة فقرروا تنصيب الشيخ عبد الله السالم كرئيس لهم ، وكتبوا له بهذا المعنى فقبل ، وبذا اصبح رئيسا للمجلس التشريعي.

وقد انجز هذا المجلس قانونا تاسيسيا ،صادق عليه الشيخ احمد الجابر في الثاني من يوليو عام ١٩٣٨ وهو يتكون من مقدمة وخمس مواد كالتالي :

المادة الاولى . الامة (الشعب) مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها (المجلس) .

المادة الثانية : على المجلس التشريعي أن يشرع القوانين الاتية :

ا ــ قانون الميزانية : بما في ذلك الدخل والمنصرف ومراقبة موارد الامارة وتصريفها بطريقة عادلة ، ولكن لايجوز للمجلس ان يتدخل في الممتلكات الخاصة للاسرة الحاكمة .

ب ــ قانون المعارف : تقرير قوانين للمعارف تمشى مع الانظمة التعليمية الموجودة في الاقطار المتقدمة .

ج ــ قانون الصحة العامة : تشريع القوانين الخاصة بحماية السكان من الامراض بجميع انواعها .

د ــ قانون العمران والاصلاحات : ويشمل بناء الطرق داخل وخارج المدينة وحفر الابار وبناء السجون وما الى ذلك من وسائل العمران .

هـ ــ قانون الامن والطوارىء : ويستهدف ضمان الامن العام للامارة داخل وخارج مدينة الكويت وكذلك في حالة الطوارىء .

و ــ كل قانون آخر تقتضي مصلحة البلاد تشريعه .

المادة الثالثة : نص فيها على ان مجلس الامة التشريعي مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات والتراخيص والاتفاقيات . وكل امر يجد أو يستجد من هذا القبيل لا يعتبر مشروعا الا بموافقة المجلس عليه .

المادة الرابعة : وهي تتعلق باحالة مهام محكمة الاستئناف الى المجلس التشريعي الى حين تشكيل هيئة مستقلة لهذا الغرض .

المادة الخامسة : وتعطي لرئيس المجلس التشريعي حق تمثيل السلطة التنفيذية في البلاد .(١٧)

وعلى الفور بدأ المجلس في ممارسة سلطاته ، ويمكن أن نتبين بوضوح مدى اتساع هذه السلطات اذ كان المجلس حسب القانون السابق يتولى السلطتين التنفيذية والتشريعية وحتى بعض السلطات القضائية ، وقد كان الانبهار البريطاني الاولي واضحا في تعليق الوكيل البريطاني المباشر على قانون

يوليو حيث قال « **ان عبد الله السالم لديه دائرة معارف عربية لا شك انه يرجع اليها فترشده** » (١٨)

وكان اهم ما فيه بالنسبة للسياسة الخارجية هو المادة الثالثة التي يعتبر المجلس فيها نفسه المرجع النهائي في المعاهدات والاتفاقات التي يعقدها الحاكم، وهذه المادة بالذات هي التي اثارت حفيظة الوكيل السياسي البريطاني، والادارة البريطانية في الخليج فيما بعد ، فذكر الاول في رسالة بعثها الى المقيم البريطاني في بوشهر ، ان قانون يوليو هو مشابه لما جاء في اعلانات المجلس الفرنسي في عام ١٧٩١ . واضاف محذرا « ان المجلس وان كان مواليا للانجليز في الوقت الحاضر (كذا) ، الا انه يمكن أن يتحول سريعا الى مجلس وطني مما قد لا يؤدي الى احراج بريطانيا في الكويت فحسب ، وانما في امارات الخليج العربي الاخرى ، لاحتمال ظهور حركات وطنية ، مشابهة لماحدث في الكويت » (١٩) .

وما ان مرت فترة وجيزة حتى وجد المجلس الجديد نفسه في خلاف مبدئي ليس مع البريطانيين الذين تخوفوا من بوادر الرقابة المسبقة على مصالحهم فحسب ، وانما مع المجموعات الكويتية والمحلية الاخرى التي ليس لها تمثيل في هذا المجلس وكذلك مع الحاكم نفسه في بعض الامور .

فمن حيث المصالح البريطانية ، حاول الوكيل البريطاني تعطيل المادة الثالثة من اعلان يوليو فكتب الى الشيخ احمد الجابر رسالة ضمنها وجهة نظر الحكومة البريطانية في أن الترتيبات المتفق عليها بالنسبة للشئون الخارجية للكويت ستظل كما هي ــ أي تحت الادارة البريطانية ــ وبالتالي فان الاتصال بشركات النفط في تفسيره لهذه الرسالة يبقى من شؤون بريطانيا .

الا ان المجلس لم يرض بهذا الترتيب ، فقام الشيخ عبد الله السالم رئيس المجلس في العاشر من سبتمبر بتبليغ الوكيل البريطاني بقرار المجلس حول هذا الموضوع والذي كان مفاده بأن المعاهدات التي تعقد مع شيخ الكويت لن تصبح نافذة المفعول او لها صفة الشرعية الا بعد موافقة المجلس عليها حسب قانون البلد . وبالفعل قام المجلس بعدة اتصالات مباشرة مع شركة نفط الكويت، ولو انها لم تكن ذات تأثير هام في السياسات النفطية الا انها سجلت سابقة جعلت ممثل بريطانيا يجتمع بلجنة من المجلس بحضور الحاكم نفسه في منتصف اكتوبر،وكان مدار النقاش هو الاتفاق على طريقة الاتصال بين المجلس والحكومة البريطانية والحاكم لتنسيق الشئون الخارجية ، والتي تتمركز أساسا في الامتيازات النفطية ، وقد توصل المجتمعون الى حل وسط هو أن يختار المجلس من بين اعضائه اثنين ليكونا ممثلين له في الديوان الاميري ، وبالتالي يكونان على معرفة وثيقة بما يدور من اتصالات ينقلانها للمجلس لاخذ رأيه فيه .

ومن الواضح أن اختيار اثنين من المجلس لالحاقهم بالديوان الاميري كان له سبب آخر ، فقد كان بعض اعضاء المجلس لا يثقون في مستشاري الشيخ المقربين (٢٠) . وبالرغم من أن الشيخ أحمد قد وافق على أمور اصلاحية هامة ومؤثرة في الاقتصاد الكويتي ،كالسماح بضم دخل الجمارك الى الميزانية العامة، الا أنه رفض رفضا باتا التنازل عن حقه في الاحتفاظ بسكرتيريه . ودخل المجلس في مفاوضات طويلة وشاقة معه من أجل ابعاد السكرتيرين عن شئون الحكم ، وتفاقم هذا الخلاف بين المجلس والحاكم الى درجة هدد فيها الاخير بالتنازل عن الحكم في سبيل الاحتفاظ بمستشاريه أو (سكرتيريه) . الا انه في النهاية ابعد بالفعل احد السكرتيرين ، أما الاخر فقد بقي كما أراد الشيخ . كما أن ثمة خلافا جانبيا ثار أيضا بين الحاكم والمجلس ، اذ كان الاخير يصر على أن يحتفظ بمخزن السلاح في يده ، الامر الذي لم يوافق عليه الشيخ أحمد الجابر وبالتالي لم يتسن للمجلس وضع يده على السلاح .

أما المعارضة الداخلية للمجلس فقد جاءت من القطاعات الشعبية الكويتية التي لم يكن لها حق التمثيل فيه ــ وكان أغلبهم شيعة ــ اعتبرهم المخططون لقيام المجلس خارج الاطار البشري الذي يمكن أن يمثل في المجلس ؛ وحيث أنهم كانوا يبلغون حوالي ثلث السكان في ذلك الوقت فلم ترق لهم الامور التي سارت بعيدا عن مشاركتهم ، لذا فقد طالبوا في عرائض رفعت الى الشيخ احمد الجابر، وكذلك الى الوكيل البريطاني بضرورة تمثيلهم في المجلس التشريعي وكذلك المجالس الاخرى كمجلس المعارف والمجلس البلدي . كما طالبوا بفتح مدارس خاصة بهم . وقد تعاطف معهم الوكيل البريطاني فيما بعد على أساس ان وجود ممثل شيعي واحد في المجلس لن يؤثر في قرارات المجلس بل سيعطي الشيعا فرصة للتنفس (كذا) .

غير أن المجلس رفض هذا التمثيل والمشاركة وعلى اثرها طافت مظاهرات بشوارع الكويت هاتفة بسقوط المجلس التشريعي ، (٢١) وبالتالي بدأت المعارضة لهذا المجلس في القطاعات الشعبية .

الا أن المعارضة الداخلية والخارجية للمجلس تعاظمت بمرور الوقت ، كما أن الخلافات المستمرة ابعدت بين المجلس والشيخ أحمد الجابر ، في حين أن اعضاء المجلس انفسهم ظهرت بينهم بعض الخلافات ، وبخاصة في موضوع العلاقات مع العراق ، فوق ذلك كله فان تلك الفئات التي تأثرت من اجراءات المجلس الاصلاحية في الادارة والمال والجمارك تكاتفت لتبني معارضة قوية ازدادت صلابة بمرور الوقت وما لبث أن تهيأ الجو لفشل التجربة ، وجاءت الفرصة في حادثة ١٦ ديسمبر بعد نزاع بين احد افراد الشرطة المعينين من قبل المجلس ، واحد التجار حيث طلب الاول اعطاءه معلومات احصائية عن عائلة الثاني ، وثار

الاخير واشتبك مع الشرطي ، وتطور الموقف الى اضطراب في حبل الامن ، وكان المجلس يمر بأزمة دستورية مع الشيخ احمد حيث كان قد قدم مشروع دستور لم يرض عنه الشيخ فقدم مشروعا آخر مضادا ، وجاءت حوادث ١٦ ديسمبر لتعطي الحاكم فرصة لحل المجلس الذي اعلن حله بعد خمسة ايام من بـــدء الاضطرابات .

اصلاحـــات المجلـس :

وهكذا عاشت الكويت لفترة تقل عن النصف عام في جو هذا المجلس المحدود في العدد والتمثيل الا انه حقق مجموعة من الاصلاحات وبخاصة في مجال الاقتصاد والادارة . فقد الغى الضرائب التي تفرض على الصادرات والتي كانت تحدد بشكل اعتباطي وغير منظم ، فنشطت تجارة التصدير ، وكذلك الضريبـة الخاصة التي يدفعها السكان خارج المدينة على ما يشترونه منها ، كما الغـى الضريبة على المواد الغذائية وبخاصة الفواكه والخضروات ، كذلك فقد الغـى الضريبة التي تذهب للحاكم على سفن صيد اللؤلؤ التي كانت صناعته في انحدار، وحد من الضريبة العينية التي يأخذها الحاكم من الجزارين وصيادي الاسماك ، وخفض ايجارات المساكن ، والغى الاحتكارات مثل احتكار المياه الغازية أو بناء الحوانيت . كما طرد الموظفين الذين اعتقد أنهم منحرفون ولا سيما العاملون منهمفي الجمارك وعين بدلا منهم موظفين يتمتعون بالسمعة الحسنة ،وبدأ بناء مبنى جديد للجمارك وكذلك استغنى عن **الفداوية** (المحافظين على الامن) من ذوي السمعة السيئة وكون قوة نظامية من الشرطة كما بدأ بانشاء ثلاث مدارس جديدة وتعاقد مع بعثة تعليمية فلسطينية كما أرسل بعثات تعليمية الى بغداد والازهر . وفصل القضاة الفاسدين ، وانشأ محاكم مدنية صغيرة ، وجعل كل محكمة تتكون من قاضيين بدلا من واحد تحقيقا للعدالة ، وحرم السخـــرة والعمل الاجباري المجاني . كما وقف المجلس أمام الهجرة الاجنبية الممنوعة فاصلح ادارة الجوازات وسمح باستخدام اجهزة الراديو في الاماكن العامة ، والتي كانت حتى ذلك الوقت من الممنوعات كما حل المجلس البلدي ودعا الى تكوين مجلس جديد من عناصر موثوق بها . بجانب كل ذلك مجموعة من الاصلاحات الداخلية الاخرى .

هذه الاصلاحات استمر بعضها بعد حل المجلس في ديسمبر ١٩٣٨ ، أما البعض الاخر والذي كان يعتبر من الامور التي حدثت قبل وقتها فلم يستمر العمل بها . الا ان فكرة المجلس والاعمال التي قام بها لم يكن من المستطاع تجاوزها في الحال . فما ان حل ذلك المجلس حتى دعت الحكومة الى تكوين مجلس آخر . وفي نفس الشهر كون المجلس الجديد ، الا انه كان مجلسا استشاريا ، ونظرا لضعف تكوينه فما لبثت ان تضاءلت اختصاصاته ، ثم اختفى .

ولم تمر الفترة بين حل المجلس وبدء الحرب العالمية الثانية دون مشكلات سياسية حادة ــ فقد استمر الجو السياسي مضطربا في الكويت حتى وصل الى صدام دام في العاشر من مارس ١٩٣٩ (٢٢) . وتناثرت على اثره العناصر الوطنية خارج البلاد ــ كما دخلت الاخيرة في أصداء الحرب العالمية الثانية التي شغلت العالم والخليج لفترة .

ويجب أن نلاحظ هنا مؤشرين هامين في هذه الحركة ، الاول علاقتها بالقضية الفلسطينية ، فلقد كانت كثير من الشعارات التي رفعت لها علاقة بالمشكلة الدائرة على الارض الفلسطينية . كما ان المؤشر الثاني كان وضع زعماء الحركة المالي المتدهور ، والذي قالت المصادر البريطانية انه كان المحرك الاساسي حيث أن البعض منهم قد خسر تجارة له أو أموالا موظفة في الغوص أو السفر نتيجة للانكماش العالمي في ذلك الوقت ، الا اننا نشك في هذا التحليل الاخير ، حيث اعتادت المصادر البريطانية على هذا التفسير في تحليلها لحركات وطنية اخرى مشابهة .

ومهما تكن الاسباب الثانوية فان الحركة الاصلاحية اذا نظر لها بمنظور تاريخي الان نجد انها حاولت الاصلاح الداخلي دون التصدي لمشكلات اخرى كنظام الحكم أو العلاقة بين الكويت وبريطانيا أو علاقتها بالدول العربية بشكل عام ــ فهي عدا العلاقة الخاصة مع العراق ــ والمشكلة الفلسطينية لم تبد أي توجيه عربي آخر .

الا أن المؤشرات الاجتماعية التي صاحبت هذه الحركة تبدو واضحة فالشريحة الاجتماعية المتقدمة والتي ترأست المطالب السياسية ودافعت عنها ثم احتوتها ، مكونة أساسا من أفراد الطبقة الجديدة النامية ، وهي بالتالي لم تكن تسمح بعد حصولها على الامتيازات السياسية أن تشارك بقية قطاعات المجتمع الاخرى هذا التجاهل الذي كان في النهاية من أسباب اندحارها .

الحركة الاصلاحية في البحرين :

والبحرين كالكويت مرت بتجربة اصلاحية محدودة في أوائل العشرينات عندما قام الانجليز نتيجة لتدخل مباشر منهم وضغوط داخلية سياسية واجتماعية وضغوط خارجية بعضها سياسي بعزل الشيخ عيسى بن علي آل خليفة في عام ١٩٢٣ ــ وكان قد مضى على حكمه اكثر من نصف قرن ــ وتنصيب ابنه الشيخ حمد بن عيسى ، في غمرة بعض الاصلاحات الادارية والامنية ، وما لبثت بريطانيا بعد سنوات قلائل أن عينت مستشارا بريطانيا للشيخ حمد ، استمر في عمله واحدا وثلاثين عاما حتى أخرج في عام ١٩٥٧ تحت ضغط شعبي .

وقد مرت البحرين أيضا بتغير اجتماعي خلال العشرينات من هذا القرن

كانت نتيجة للتغير في وسائل الانتاج وعلاقاته ، فمن مجتمع يعيش على الغوص والزراعة ، والى حد ما التجارة ، الى مجتمع يعتمد على مردود البترول المالي والذي بدأ في وسط الثلاثينات يتدفق ، كما بدأت نواة ما يمكن أن تسمى تجاوزا بطبقة تجارية وعمالية اخذت تتوسع .

لقدشهد النصف الثاني من الثلاثينات بداية افادة البحرانيين الملموسة ماديا ، وقد جاء هذا بسبب الزيادة المستمرة في تدفق العائدات النفطية . فبالاضافة الى التوسع الطبيعي في التوظيف ، (**في شركة البترول والحكومة**) ، فان هذه العائدات مكنت من انشاء ادارات حكومية جديدة مثل « **الاشغال العامة** » و « **الصحة** » ، اضافة الى انها قد ساعدت في توسع الادارات والمصالح التي كانت موجودة من قبل .

ولا بد أن العناصر الاجنبية التي تدفقت الى البلاد لتعمل لدى شركة النفط أو لتبحث عن عمل في مكان آخر ، كانت على تماس مباشر مع البحرانيين الذين — بذلك — فتحوا أعينهم على أفكار وعادات جديدة لم تكن معروفة في ثقافتهم المحلية .

ولقد كانت اكثر فئات المجتمع تلقيا لهذه الافكار الجديدة هي الطبقة المتوسطة التي ظهرت حديثا والتي تتكون بشكل رئيسي من صغار التجار وموظفي الحكومة وموظفي شركة النفط البحرانية « بابكو » ، ومن اعداد الطلاب الاخذين في التزايد .

وقد أدى تحسن وسائط الاتصال الى خلق اهتمام متزايد بالاحداث الخارجية وبخاصة عن طريق اذاعة الملك غازي في بغداد . فالدعاية العراقية كانت تلعب دورها بحرية ، كما أن احداث دبي والكويت سنة ١٩٣٨ دفعت البحرانيين الى تأملها واستقاء العبر منها ومقارنتها بأوضاعهم . وهذه الامور تضافرت في خلق رد فعل لدى البحرانيين تجلى في حركة عام ١٩٣٨ الاصلاحية.

كما أن كلا من الحكومة البحرانية وشركة نفط البحرين كانت في حاجة الى مصدر يمولها بالقوى العاملة المدربة لانجاز أعمالها في الجزيرة . وقد اتجهت أنظارهما الى الهند للحصول على تلك اليد العاملة المدربة والرخيصة نسبيا ، والتي أثارت بدورها ردود فعل شعبية .

ولقد ادى المجيء بالهنود الى البلاد وتوظيفهم في مراكز عديدة في الادارة الحكومية وفي شركة النفط الى شعور البحرانيين بأن هذا الامر سيقلل من فرص حصولهم على العمل والتدريب ، ولذلك كان الكثير منهم على استعداد لممارسة الضغط السياسي على كل من الحكومة وشركة النفط للتخلص من هذا النفوذ الاجنبي الجديد .

وفي ذلك الوقت كان السير بيلجريف ، المستشار البريطاني الذي مضت على خدمته في البحرين اثنتا عشرة سنة ، ما زال يسيطر على الحياة السياسية في الجزيرة . وقد كان توليه لسلطات مطلقة من أسباب ازدياد السخط الشعبي. وكثيرا ما كان الناس يحاولون تجاوز نفوذ « بيلجريف » باللجوء الى الاتصال مباشرة مع الشيخ حمد بن عيسى بطرق غير رسمية ، لكن هذا الامر لم يجدهم نفعا ، اذ يقول بيلجريف :

« كثير ما كان الشيخ عند مقابلتي له يضع بعض الرسائل او الشكاوى في الجيب الخارجي لمعطفي قائلا : خذ هذه واقرأها في وقت آخر ، وتصرف حسبما تراه مناسبا » (٢٣).

ويبدو من هذا القول أن « بيلجريف » كان يتمتع بثقة الشيخ المطلقة فيه ، بينما لم يستطع أن ينال ثقة الطبقة المتوسطة الجديدة التي كان ابناؤها يحاولون تجنبه في كثير من الاحيان .

وهكذا فان الشعور الشعبي بالاستياء في الجزيرة ازداد خلال سنة ١٩٣٨ ، اذ لم يكن باستطاعة الناس ايجاد متنفس لسخطهم دون تدخل « بيلجريف » والاشخاص الاخرين الاجانب في الادارة . كما ان الطبقة الجديدة النامية كانت بعيدة عن المشاركة في السلطة .

ويتصف الاضطراب السياسي في البحرين سنة ١٩٣٨ بخصائص تميزه عن الاضطرابات السياسية السابقة ، واول هذه الخصائص واهمها توحيد طائفتي **السنة والشيعة** لموقفهما لاول مرة ولو لفترة قصيرة وتقديمهما شكوى مشتركة ، أما الخاصية الثانية فهي ظهور قيادة للحركة الوطنية على **مستويين** من خلال تطور الاحداث . يتمثل المستوى الاول من القيادة في عناصر معينة من طبقة التجار ممن شاركوا في احداث سنتي ١٩٣٤ — ١٩٣٥ السابقة ، ولذلك كان لهم مركز بارز وشبه رسمي في الحركة الوطنية . بينما كان المستوى الثاني من القيادة يتألف غالبا من الطلاب ومن عمال حقول النفط الشباب الذين جمع بينهم عدم الرضا عن اسلوب الادارة الاستبدادي . وكانت هذه القيادة اول من ادخل الافكار الجديدة الى الحركة الوطنية وقادتها التقليديين .

لقد ازداد تدهور الوضع السياسي في الجزيرة تدريجيا خلال سنة ١٩٣٨ لشعور الناس المتزايد بالاستياء وبالحاجة الى اصلاح الادارة ، اضف الى ذلك الخلافات ضمن اسرة آل خليفة نفسها . اذ لم يكن الشيخ « سلمان » اكبر ابناء الشيخ حمد ، قد اعلن وريثا شرعيا للحكم بعد ، الامر الذي جعله يتخوف من اختيار الاسرة للشيخ عبد الله بن عيسى عمه ، ورجل البحرين القوي آنذاك ، حاكما للبحرين ، في حال وفاة الشيخ حمد بشكل مفاجىء ولذلك كان الشيخ سلمان يشجع عقد اجتماعات مع وجهاء السنة والشيعة لممارسة الضغط السياسي لتحقيق الاصلاحات التي يتضمن كل منها تسميته كولي للعهد .

وكان يوسف فخرو ، وهو تاجر محلي قد اخذ على عاتقه مهمة كسب التأييد للشيخ سلمان والدعاية للاصلاحات الادارية ، هو منظم معظم الاجتماعات لهذا الغرض حيث اتصل ببعض الشيعة منهم الاخوين محسن ومحمد التاجر وسيد أحمد العلوي وبين لهم تأييد الشيخ سلمان له في مسعاه وكانت بعض الاجتماعات تعقد في مزرعة الشيخ سلمان نفسه ، ويشترك فيها محمد بن يوسف وعبد اللطيف بن مشاري وآخرون غيرهم من الطبقة التجارية المحدثة ..

اما المطالب التي تبلورت عن هذه الاجتماعات فكانت بالاضافة الى تسمية الشيخ سلمان بن حمد وليا للعهد هي :

١ ــ انشاء هيئة تشريعية (ربما مجلس شورى) .

٢ ــ تنفيذ الاصلاحات في ادارة البوليس .

٣ ــ تنسيق وتصنيف قوانين البحرين .

٤ ــ عزل مفتش التعليم (فائق ادهم) آنذاك .

٥ ــ عزل القاضيين الشيعيين (الشرعيين) واستبدالهما بشخصين آخرين ترضى عنهما طائفة الشيعة .

وقد اضيف فيما بعد مطلبان آخران وهما :

٦ ــ ان يكون لابناء البحرين افضلية التعيين في شركة نفط البحرين على غيرهم من طالبي العمل الاجانب .

٧ ــ ان تكون الهيئة التشريعية المقترحة (المجلس التشريعي) مؤلفة من ثلاثة اعضاء من الشيعة وثلاثة من السنة على ان يراس الهيئة الشيخ سلمان بن حمد نفسه .

وكان المشاركون السنة خلال اعداد صيغة هذه المطالب يحاولون كسب تأييد ساة الشرع السنيين واقناعهم بدعمهم من خلال اضافة مطلبين آخرين الى هذه المطالب وهما :

ــ فرض الحظر على بيع الخمور في الجزيرة حتى في حالة ازدياد عدد الاجانب فيها .

٩ ــ الا ينص القانون المدني المقترح على تحرير المراة (٣٤) (كذا) .

غير أن هذه المطالب لم تقدم رسميا الى الحكومة ابدا . وقد قبل قاضيا الشرع السنيين المشاركة في هذا النزاع على مضض ، وكانت وجهة نظرهما هي أنه يجب تقديم هذه المطالب الى « بيلجريف » لا الى الشيخ حمد . اذ لم يكن هناك سوى احتمال ضئيل جدا في الاخذ بهذه المطالب في حال تقديمها الى الشيخ حسب وجهة نظرهما .

وقد تراجع المتزعمون (التجار) عندما تبينوا عدم رغبة القاضيين السنيين في أن يرتبط اسماهما بهذه المطالب ، وكذلك امكانية تنصل الشيخ سلمان من علاقته بهذه المطالب . وبذلك تضاءل في ذلك الحين التحرك القيادي للحركة الوطنية على المستوى الاول .

وحيث أن الخوف من تقديم هذه المطالب مباشرة الى المسئولين في البحرين كان سائدا ، فقد قام البعض بالتعريف بها والدعاية لها في الخارج كما حدث في الكويت . وفي سبتمبر ١٩٣٨ ظهرت مقالة مغفلة من اسم الكاتب في احـــدى المجلات المصرية (الرابطة العربية) تحت عنوان « **يأس مرير في البحرين .. دعوة حارة** » . وقد سمى الكاتب مدى التدخل الاجنبي في البحرين بأنه « **استعمار** » ، وقال بأن بيلجريف هو الذي يسير الادارة كلها . ثم امتدح الكاتب قيام الكويتيين بانشاء « **مجلس تشريعي** » لهم . واضاف داعيا الى القومية العربية : « ضعوا الخوف والكسل جانبا ولا تظنوا أن انجلترا ستضعكم كلكم في فوهة مدفع . هذه هي حقوقكم ، ونحن ندعوكم باسم (**القوميـــــــــة**) أن تركز جهودكم على المطالب التالية (٢٥)

ثم أوجز الكاتب هذه المطالب في انها : انشاء مجلس تشريعي برئاســـــة الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ، على أن تكون السلطة على الادارة مقتصرة على هذا المجلس ،وأن يكون للشيخ حمد وحده سلطة تجاوز هذا المجلس ، وأن يزول التنفذ الاجنبي ، وفي الغالب ما يقصد هنا هو نفوذ المستشار البريطاني .

وهذه النقاط التي ذكرها الكاتب كانت تعبر فعلا عن مطالب الرأي العام في البحرين في ذلك الحين . ونظرا لغياب من يجرؤ على تقديم هذه المطالب الى الحكومة ، فقد قررت القيادة على المستوى الثاني ، والتي تتمثل في الطلاب والعمال ، أن تتولى مهمة ذلك ، وفي اكتوبر بدىء بعقد اجتماعات في الامكنة العامة وبالقرب من مراكز العمل النفطية في محاولة من المجتمعين لشرح آرائهم وتوضيح الاسباب التي تكمن وراء مطالبهم .

وقد دخلت الاحداث مرحلة جديدة في ليلة الثاني والعشرين من اكتوبر ١٩٣٨ ، حيث وزعت المنشورات والصقت على جدران المنازل والمؤسسات في مراكز التجمع السكنية الرئيسية في الجزيرة .
وكانت هذه المنشورات تقول :

« اليكم (نبأ سارا) ، يا ابناء امتنا العظيمة ، انكم ستتخلصون من الظلم والاضطهاد. لقد سمعتم خلال الاجتماعات التي عقدها قادة الامة ، والمتحدثون باسمها ما يثبت لكم بـــان الاضطهاد سيزول . فكونوا مستعدين لتلقي امر اخر » .

ويبدو أن الذين كانوا وراء حملة الملصقات هذه كانوا منظمين تنظيما جيدا. ففي الحادي والثلاثين من اكتوبر ١٩٣٨ ، ظهر منشور آخر ردا على المنشور الاول يقول :

« اننا نشكر ممثلي الامة ، للنبأ السار بقرب زوال الاضطهاد ... واننا مستعدون لتلقي الامر الثاني » .

وعلى الرغم من أن المنشورات كانت غير ناضجة ومضطربة ، الا انهـا احدثت الاثر المطلوب في خلق رد فعـل لدى الادارة الحكوميـة والسلطات البريطانية على حد سواء . فقد كتب الوكيل السياسي فيما بين الثامن والعشرين والحادي والثلاثين من اكتوبر تقريرا حول الشكاوى التي عبر عنها البحرانيون، وقال بأن هذه الشكاوى كانت :

١ ــ **بالنسبة للحقل التعليمي** ، فان البحرانيين يرغبون في اصلاح الامور ، حيث انهم كانوا غير راضين عن سياسة مفتش التعليم الذي لم يستطع حتى الان رفع المستوى التعليمي فوق المرحلة الابتدائية ، بالرغم من انه قد أمضى تسع سنوات في منصبه هذا . وكان من الملموس أن خريجي مدارس الجزيرة ليسوا اكفاء لشغل حتى أبسط الوظائف المكتبية .

٢ ــ ان كل **قضاة المحاكم** في البحرين أميون ويجهلون القانون ، هذا القانون الذي لم تكن له صيغة مكتوبة ليسترشد بها هؤلاء القضاة (٢٦) .

٣ ــ حيث انه لم يكن **هناك مفتش للبوليس** ، فان سلك البوليس كان في فوضى .. وكثيرا ما تم القاء القبض على الناس بدون تهمة . كما كان كل من « المستر نارايان » سكرتير « بلجريف » و « المستر جلال الدين » من مكتب الجوازات ــ وكلاهما هندي ــ كثيرا ما يتدخلان في شئون البوليس ويستغلان نفوذهما .

٤ ــ بالنسبة **للمحاكم الشرعية** فان المحاكم السنية بحاجة الى اعادة تنظيم . كما أن الشيعة غير راضين عن القاضيين اللذين يمثلان الطائفة ، ولذلك يجب السماح للشيعة باختيار شخصين آخرين بدلا منهما .

٥ ــ **علاقات العمل في شركة نفط البحرين** (بابكو) سيئـة ، والبحرانيون يشكون من أن المستخدمين المحليين كانوا يفصلون استنادا الى مزاعم مزيفة قبل وصولهم الى الحد الاعلى للاجر الذي تدفعه الشركـة ، وذلك لاعـادة استخدامهم فيما بعد على أساس الحد الادنى للاجر . كما كان البحرانيـون يحتجون بأن الشركة كانت تعين الهنود على اسس افضل من المواطنين رغـم تساوي الوظائف .

٦ ــ **سكرتير « المجلس البلدي »** فاسد لا يؤدي اي عمل

٧ــ **«مكتب الجوازات» في حالة فوضى** ، ورئيس هذاالمكتب يقبل الرشاوى لمنح جوازات سفر لاشخاص لا يستحقون ذلك قانونا .

٨ ــ **الموظفون الهنود في ادارة الجمارك** يضايقـون البحرانيين باستمـرار ويعطون افضلية المعاملة للتجار الهنود .

٩ ــ **فصل « ادارة القاصرين » عن الادارة المدنية** واعادة الحاقها بالمحاكـم الشرعيـة .

١٠ــ **وجوب انتخاب اعضاء مجلس التجار** لا تعيينهم .

١١ــ **حالة السجون غير انسانية** ، لذلك كان من الواجب تحسينها والغـــاء الاصفاد التي تكبل المساجين ويبلغ وزنها (١٤) رطلا . كما كان من الواجب منع استخدام الموظفين الحكوميين المدنيين للسجناء في منازلهم بدون مقابل وعلى اساس نظام السخرة .

١٢ــ المطالبة بأنه من **واجب البوليس ملاحقة النساء اللواتي يتعاطين الدعارة** ، لا حمايتهـــــن .

وذهب التقـــرير يقـــول :

« وفي كل الحالات ، اصبح من الواضح أن اصرار « بلجريف » على الاشراف على اعمال كل الادارات الحكومية قد أدى به الى الاعتماد الى حد بعيد على موظفين هنود تـــم استقدامهم لهذا الغرض . كما أنه من الواضح أنه بينما لم تكن اصبع الاتهام تجـرؤ على الاشارة الى « بيلجريف » (كذا) فان الكثير من هؤلاء الموظفين استغلوا ثقة « بيلجريف » بهم واساؤوا استعمال صلاحياتهم وانغمسوا في الفساد » .

وكان الوكيل السياسي يرى بأن مسألة المحاكم كانت من أهم موضوعات الشكوى بالنسبة للبحرانيين ولذلك أوصى في تقريره قائلا :

« يجب أن ننصح الشيخ (حمد) بعدم تعيين أي شخص من أسرته في المحاكم ما لم يكن هذا الشخص قد تلقى بعض التعليم » .

وقد اتبع الوكيل السياسي رسالته التي ضمنها تقريره ببرقية بعث بها الى المقيم السياسي يقول فيها بأن اكثر مطالب البحرانيين الحاحـــا هو انشاء « **مجلس اداري** » يتولى الاشراف على كل الوظائف الادارية في الجزيرة ، وذلك منعا لتركيز السلطة في يد شخص واحد (٢٧) .

وأصدرت الحكومة ، في محاولة منها للوصول الى جذور المشكلة ، بيانا قالت فيـــه :

« ان باستطاعة أي شخص يود لفت نظر الحكومة (البحرانية) الى أي امر ، أن يطلب مقابلة (مع الشيخ) ويقول ما عنده » .

كما حاولت الحكومة تهدئة الشيعة باللجوء الى تنفيذ أحد مطالبهم في عزل أحد القاضيين من المحكمة الشرعية الشيعية والذي كان موضع سخط الطائفة أكثر من زميله الاخر ، وكذلك عزل كبير الكتاب الموظف لدى هذا القاضي وتعيين ثلاثة قضاة بدلا منه (٢٨) .

وبعد ذلك مباشرة بدأ « بلجريف » بمقابلة من كان يعتبرهم وجهاء طائفة

الشيعة ، في محاولة لاقناعهم بالانسحاب من تحالفهم مع السنة ولجعل مطالبهم أكثر اعتدالا . ووعدهم مقابل ذلك بمزيد من التنازلات من الحكومة ، وقد نجح « بلجريف » الى حد ما في مهمته هذه . اذ أن الوفد الذي قابله كممثل للشيعة ، كما يذكر هو فيما بعد ، لم يأت على ذكر انشاء مجلس تشريعي بل اقتصرت شكوى هؤلاء الوجهاء على عدم وجود قانون مكتوب ومنسق في البلد لكي يتبع في المحاكم وعلى عدم تمثيلهم بشكل منصف في « المجلس البلدي » وفي الادارات الحكومية ، حيث كانوا يشعرون بأن للسنة حصة الاسد من هذه المناصب (٢٩).

وفي هذه المرحلة شعرت الحكومة البريطانية بوجوب اتخاذ اجراءات فعالة ضد المطالبين بالاصلاح . اذ قال الوكيل السياسي في احد تقاريره بأنه كلما مر الوقت دون اتخاذ اجراءات ضد هؤلاء ، كلما كان لديهم متسع من الوقت لكسب الانصار .

وقد انتشرت في الاسبوع الاول من نوفمبر اشاعات مفادها أن مستخدمي شركة النفط البحرانية (بابكو) من البحرانيين قد نظموا اضرابا سيقومون به مساندة للمطالب السياسية العامة ، وبالرغم من أن هذه الاخبار اقلقت الحكومة ، الا أن « بلجريف » كان يعتقد بأن جهوده ووعوده بالتعاون مع الشيعة ستؤدي الى تحييد هذه الطائفة . وبالتالي الحد من قيام تحرك شيعي سني مشترك لتقديم مطالب سياسية .

واعتمادا على ذلك ، قررت الحكومة اتخاذ اجراءات ضد السنة مباشرة . وبالفعل تم في الخامس من نوفمبر ١٩٣٨ القاء القبض على كل من «**سعد الشملان** » وهو وكيل محلي في المحاكم و « **أحمد الشيراوي** » وهو موظف لدى شركة النفط ، وذلك بحجة انهما يقفان وراء الاضطرابات في البلاد . وفي اليوم التالي اعلنت الحكومة انه لا يوجد مبرر للقلق وأن الاعمال يجب أن تسير كالمعتاد ، وأن الحكومة ستتخذ الاجراءات اللازمة ضد الاشخاص الذين لا يعرفون عاقبة افعالهم (٣٠) . ولقد اقلقت انباء القبض على سعد وأحمد الرأي العام البحراني الذي لم يفلح بيان الحكومة في تهدئته .

وبعد أن تأكدت أنباء القبض على « سعد الشملان » و « أحمد الشيراوي » تجمع حشد كبير من الطلاب وعمال شركة « بابكو » في مسجد الجمعه الكبير بالمنامة ، واعتصموا هناك مطالبين بمجيء الوكيل السياسي ومقابلتهم . وعندما رفض الاخير ذلك بحجة انهم رعايا تابعون لشيخ البحرين ، خرج هؤلاء في مظاهرة اخترقت الشوارع الى السوق العام وأغلقت محلات السوق التجارية احتجاجا . وقد تدخل (فداوية) الشيخ عبد الله بن عيسى وضرب بعض المتظاهرين بالعصي .

وفي مساء ذلك اليوم قامت الحكومة بالقبض على «**علي بن خليفة الفاضل**»

ايضا ، وهو سكرتير سابق للمجلس البلدي ، بحجة انه كان قائـــد المظاهرة الصباحية في المنامة . وكذلك على « **ابراهيم كمال** » وهو وكيل محلي يعمل في المحاكم ، وبالتالي اصبح عدد المعتقلين الاجمالي اربعة .

ولدى استمرار اجراءات القبض على الوطنيين ، اصبح سخط العناصر الوطنية الشابة اكثر حدة . وفي الثامـن من نوفمبر وزعـت المنشورات في المنامة ، داعية الى الاضراب العام ، حتى يتم اطلاق سراح السجناء . وقـد امتدحت هذه المنشورات الوحدة الوطنية ، وكانت مذيلة بتوقيع « **رابطـة الشباب الاحرار** » . هذه الرابطة التي تذكرنا « **بالكتلـة الوطنيـة** » في اول تحركها في الكويـت .

وخلال هذه الاحداث قام « بلجريف » بمقابلة وجهاء الشيعة واخذ منـهم وعدا بعدم مشاركة طائفتهم في الاضطرابات طالما ان المقبوض عليهم كانوا من السنة . كما اصدرت شركة « بابكو » اعلانا تنذر فيه العمال بالعودة الى اعمالهم في موعد لا يتعدى التاسع من نوفمبر ، والا فصلوا من العمل .

وقد اسطرت « رابطة الشباب » ، التي كان من الواضح ان اسماء اعضائها كانت سرية ، مكتب الوكيل السياسي بالرسائل والشكاوى . وكانت هـذه المطالب تتراوح بين المجالين السياسي والصناعي ، وقد تضمنت ما يلي :

« اطلاق سراح المعتقلين ، واعلان العفو العام ، وانشاء مجلس للتعليـم وآخر للقضاء وانشاء مجلس عمالي وتنظيم ساعات العمل » (٣١) .

ومن الواضح ان هذه المطالب باستثناء الطلب الاول،كانت غامضة ولم تذكر اية تفاصيل حول المجالس المقترحة ، سواء من ناحية تكوينها او الغرض منهـا .

ولم يكن الطلاب والعمال قادرين على الاستمرار في الاضراب نظرا لغياب القيادة ، ولذلك بدا هذا الاضراب يتفكك بعد العاشر من نوفمبر . غير انه نجح في اظهار المدى الذي وصل اليه الاضطراب السياسي الذي كان قائما فـي الجزيرة .

فقد طلب الوكيل السياسي ، مثلا تقريرا عن سير اعمال اللجنة التي تـم تكوينها سنة ١٩٣٥ بقصد جمع وتنسيق قوانين البحرين . كما طلب الشيـخ حمد بن عيسى نفسه فيما بعد مساعدة البريطانيين للاستعانة بخبير قانوني من مصر او السودان للمساعدة في دراسة القوانين في الجزيرة . (٣٢)

وبعد تفكك الاضراب تم تشكيل لجنة لمتابعة المطالب من اجل تحقيقها بطرق سلمية . وكانت هذه اللجنة مكونة من عناصر معتدلة كلهم من التجار الذين سبق ان اشتركوا في المحادثات مع الشيخ سلمان ، كما ذكرنا من قبل . وكان اول

اجراء اتخذته هذه اللجنة هو التقدم بخمس مطالب محددة في الثاني من نوفمبر على الوجه التالي :

بالنسبة للتعليم : انشاء لجنة من ثمانية أعضاء ، أربعة من السنة وأربعة من الشيعة . ومهمة هذه اللجنة هي الاشراف على التعليم وتنسيق مناهج الدراسة في المدارس وتوظيف مدراء ومدرسين للمدارس من خارج البلاد وايفاد الطلبة الى الخارج .

بالنسبة للمحاكم : تحسين أوضاع المحاكم بتغيير القضاة الحاليين ، وتشكيل هيئة منتخبة لكل محكمة على أن تكون كل هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة ، واحد من الشيعة وواحد من السنة وواحد تعينه الحكومة . كما يجب انشاء محكمة جنائية خاصة يوظف فيها قاض واحد على أن يؤتى به من العراق الى أن يأتي الوقت الذي يستطيع فيه مواطن بحراني القيام بهذه المهمة .

بالنسبة للمجالس البلدية : تحسين أوضاع هذه المجالس بتعيين مواطنين بحرانيين في عضويتها بدلا من الاجانب .

انشاء لجنة عمالية تعترف بها الحكومة رسميا ، وذلك لمتابعة قضايا العمال البحرانيين سواء كانوا مستخدمين في شركات أو في غيرها وحماية حقوقهم . لتجنب أي سوء تفاهم غير مقصود في المستقبل بين الحكومة وبين الشعب فان **اللجنة تطالب باختيار ستة اشخاص ليمثلوا الشعب ثلاثة من السنة وثلاثة من الشيعة .**

ولقد كانت هذه المطالب معتدلة ، في الواقع . اذ لم تأت على ذكر انشاء « **مجلس تشريعي** » بل طالبت فقط بانشاء **مجلس استشاري** لتجنب سوء التفاهم بين الحكومة والشعب . كما انها لم تأت على ذكر سوء ادارة «بلجريف»، هذه المسألة الملحة التي كانت هدف هجوم ناشري الملصقات الذين قالوا بهذا الصدد :

«ما ان بدانا بالمطالبة علنا بطرد هذا الرجل الذي يعيش على حساب الامة ، حتى ظهرت الطبيعة المستبدة لهذا المستشار . فقد قام بسجن بعض مواطنينا دون محاكمة ، وامر رجال البوليس بضرب المواطنين بالعصي وباعقاب البنادق . ونحن نحترم سمو الشيخ حمد وولاءنا له يجعلنا واثقين من انه سينزل عند رغبة شعبه بطرد هذا الرجل (بلجريف) غير المرغوب به في البلاد » .

وقد أجابت الحكومة على مطالب اللجنة هذه في الثالث عشر من نوفمبر أي مباشرة في اليوم التالي لتقديمها . وقد وافق الشيخ في جوابه على فكرة انشاء مجلس استشاري للتعليم ، بشرط الا يكون لهذا المجلس سلطة الاشراف المالي أو حق تعيين أو فصل اعضاء الهيئة التدريسية !! واضافة الى ذلك ، اقترح

الشيخ مجيء موظف من وزارة التربية في بغداد لزيارة البحرين والاطلاع على الوضع التعليمي وعلى طريقة ادارة المدارس وتقديم تقرير حـــول ذلك الى الحكومة .

غير أن فكرة انشاء « مجلس استشاري » لم تتحقق في ذلك الوقت ، بينما تم استقدام موظف من وزارة التربية في بغداد (بريطاني) لتنظيم التعليم في البحرين كما انهى عمل فائق ادهم وسافر الى بلاده .

أما بالنسبة للمطالب المتعلقة بالمحاكم ، فقد أجاب الشيخ بأن هذا المطلب « لم يكن محقا على الاطلاق » وأن « القضاة يجب أن يعينوا من قبل الحكومة لا أن ينتخبوا من قبل الشعب » .

وفيما يتعلق بالمجلس البلدي قال الشيخ بأن المسائل المطروحة هي أمور ستعالجها المجالس البلدية نفسها . وأضاف الشيخ قائلا بأن الاجانب لم يكونوا على حد علمه ، يشكلون الاكثرية في ادارة المجالس البلدية . غير أن الشيخ لم يوافق على فكرة انشاء « **لجنة العمال** » ، واقترح بدلا من ذلك تعيين شخص واحد كممثل لحكومة البحرين ليكون صلة الوصل في المناقشات بين المستخدمين البحرانيين وشركة النفط (بابكو) . كما رفض الشيخ المطلب الاخير الذي ينص على انشاء « لجنة استشارية عمالية » لاعتقاده بعدم الحاجة الى مثل هـــذه اللجنة وبأن « اللجنة المقترحة سوف تربك الحكومة وتثير الاضطرابات » .

ويبدو أن « بلجريف » الذي صاغ هذا الرد لم يكتف بالانتقادات الرسميـــة اللاذعة لهذه المطالب ، اذ لجأ الى القبائل التي تؤيد «آل خليفة» بشكل تقليدي ، واستحصل منها على رسائل تنص على أنه لا علاقة لها بالمطالب وأن رأيها لم يؤخذ به ولم تستشر من اللجنة المقدمة للعرائض وأنها راضية بالوضع الحالـــي للادارة . (٣٣) .

الا أن تناقضا ظهر في ردود الفعل البريطانية الرسمية . فالوكيل السياسي وايتمان Weightman كان يميل الى تأييد وجهة نظر « بلجريف » بأنه لايزال من الممكن ضبط الامور وتهدئة الرأي العام حيث أن المحرضين على الاضطرابات ، حسب رأي « بلجريف » كانوا يمثلون أقلية فقط . الا أن المقيم السياسي في بوشهر كانت له وجهة نظر اخرى ، فقد كان يرى بأن الشعب البحراني لم يكن ليجد « طرقا قانونية » للتعبير عن طريقها عن مطالبه . ولذلك اقترح المقيم السياسي انشاء « مجلس استشاري » لهذه الغاية (٣٤) .

لكن الوكيل السياسي احتج بان الشيخ ما كان ليوافق على انشاء مثل هذا « المجلس الاستشاري » واضاف الوكيل قائلا بان الادارة في البحرين كانت « ادارة بريطانية » و « اننا اذا دعمنا المجلس الاستشاري (المقترح) ، فان « بلجريف » و «دي غرينيير» مدير الجمارك

يكونان في وضع حرج . كما يجب الا نظهر بمظهر المؤيد للمترددين !! واختتم الوكيل السياسي رسالته قائلا بان حكومة البحرين ، حسب رايه ، كانت « حكومة جيدة » (٣٥)

وبالرغم من أن المقيم السياسي رد على رسالة الوكيل قائلا بأن الحكومةالجيدة (على يد البريطانيين) ماكانت لتكون بديلة لحكومة ذاتية ، الا أن وجهة نظر الوكيل السياسي كانت لها الغلبة ، ولم تتخذ أية اجراءات بناء على اقتراحات المقيم البريطاني ، وكما طالبت الحركة الوطنية .

ولقد لجأت شركة (بابكو) بدورها الى اجراءات مشددة ضد قادة الاضراب في الشركة وفصلت ثمانية عشر شخصا منهم عن العمل . وعندما طلب قضاة الشرع السنيون من الشيخ حمد في وقت لاحق اخلاء سبيل السجناء الاربعة الذين قبض عليهم خلال الاضطرابات ، نصح الوكيل السياسي الشيخ بعدم تنفيذ ذلك وبتنبيه القاضيين الى عدم التدخل فيما ليس من شأنهم في المستقبل .

وفي شهر ديسمبر من ذلك العام ، عين الشيخ حمد ممثلا حكوميا لدى شركة (بابكو) وهو الشيخ علي بن حمد آل خليفة . غير ان صلاحيات الشيخ علي كانت محدودة جدا ولا تخوله الاستجابة لمعظم مطالب اللجنة ، أو مطالب العمال وقد استطاع « بلجريف » ــ بمناوراته التي حذقها ــ تهدئة الامور التي اثيرت خلال الاضطرابات.وشرح وجهات نظره في رسالتين مطولتين بعث بهما الى الوكيل السياسي لاكتساب تأييده ، ودعا « بلجريف » الى غض النظر عن الاضطرابات الذي لم يكن مثيروها سوى اشخاص تحركهم مصالح ومطالب شخصية وليست مصالح الشعب . وقد اوجز « بلجريف » وجهة نظره حول «المجلس الاستشاري» المقترح كما يلي :

« ان كلمة (**تنفيذي**) أو (**استشاري**) ، لاتعني شيئا بالنسبة لشعب البحرين . وان انشاء مجلس بموجب أمر من الحكومة البريطانية سوف يفهم عالميا على انه تجريد للشيخ حمد وخلفائه من السلطة والصلاحيات » .

وقال بلجريف متحدثا عن وجهة نظر الشيخ حمد ، حول فكرة انشاء المجلس :

« لقد ناقش الشيوخ فكرة انشاء هذا المجلس منذ الاضطراب السياسي الذي وقع مؤخرا . وكلهم يعتبرون انشاء هذا المجلس بمثابة ايذان بانتهاء دور آل خليفة كحكام للبحرين . ويعتقد الشيوخ بان الحكومة البريطانية ماكانت لترغب في اضعاف مركزهم ، وهم متاكدون من ان دورهم كاسرة حاكمة سينتهي بانشاء مثل هذا المجلس في البحرين (ايا كانت طريقة تكوينه او نوعه) كذا (٣٦) .

وفي رسالته الثانية قال « بلجريف » بأنه يعتبر وجوده في منصبه أمرا ضروريا جدا وفسر ذلك بقوله :

« اشعر ان من واجبي القول بان سمو الشيخ واخوته والناس الذين تقدموا بالمطالب كلهم قالوا بان مثل هذه الشكاوى ما كانت لتكون موجودة لو انني بقيت مسؤولا عن المحاكم » .

ويبدو أن « بلجريف » يتحدث هنا عن المحاكم على أساس احداث سنتي ١٩٣٤ — ١٩٣٥ متجاهلا حقيقة عدم وجود قانون مسجل ومنسق ، هذا الامر الذي لم يعد بمثل الاهمية التي كان عليها في السنوات السابقة ، اذ لم يعد غير مطلب واحد من بين مطالب عديدة .

ولعل أهم المطالب السياسية في هذه المرحلة كان انشاء «مجلس تشريعي» على غرار المجالس في الكويت ودبي ، هذه المجالس التي فجرت تطلعات شعب البحرين بالرغم من تجربتها القصيرة الامد . وقد قيل في ذلك الوقت انه قد تم انشاء « **لجنة الخليج** » في البصرة سنة ١٩٣٨ لمتابعة فكرة تقرير المصير في منطقة الخليج ككل . ويبدو انه لم يكن لهذه اللجنة اتصال مباشر مع شعب البحرين بالرغم من أن الكاتب قد عثر في ارشيف حكومة الهند على بعض الوريقات التي وزعتها هذه اللجنة في البحرين في أواخر سنة ١٩٣٨ .

ونخلص الى القول بأنه على الرغم من أن احداث سنة ١٩٣٨ قد أدت الى نتائج قليلة . ولعبت دورا محدودا في تقدم الحركة الوطنية في الجزيرة ، فربما كان هذا يعود الى انعدام القيادة المنظمة والى اجراءات « بلجريف » المضادة التي يحسب حسابها وقد افلحت هذه الاحداث في اثبات نمو التحرك الشعبي وازدياد الوعي السياسي ، وخصوصا بين صفوف العناصر الوطنية الشابة من العمال والطلاب الذين أفادوا من وسائل الاتصال العصري . كما اثرت الصناعة الحديثة والتعلم على وعيهم السياسي .

الحركة الاصلاحية في دبي :

وكما هو الحال في الكويت والبحرين فقد شهد النصف الثاني من العقد الثالث لهذا القرن حركة اصلاحية سياسية في دبي ، كانت دوافعها ومسبباتها مشابهة لما حدث في الامارتين الاخريين . فقد كان لدبي كالكويت والبحرين ،ميناء تجاري مزدهر يعيش على صناعة الغوص وكذلك التجارة النامية . وهي منذ اندثار مدينة لنجه على الساحل الغربي من الخليج وابتداء من السنوات الاخيرة للقرن التاسع عشر ، بدأت تأخذ أهمية لنجة التجارية ، وذلك على اثر انتقال كثير من الاسر العربية (الهولة) وكذلك بعض التجار الفرس والهنود من موانىء فارس بعد أن وصل رضا شاه الى الحكم في ايران في بداية العشرينات . كما أن التجارة البريطانية اتجهت اليها بعد تنامي العداء لبريطانيا والطلب منها الجلاء

عن قواعدها الفارسية في جزيرتي قشم وهنجام المحاذية للساحل الفارسي .

وكما هو الحال في تجارة اللؤلؤ في الخليج العربي كله كانت تجارة اللؤلؤ في دبي تتجه الى الكساد من جهة ، مع نمو تجاري ، ودخل جديد من امتيازات البترول من جهة اخرى خاصة مع بدء منتصف الثلاثينات .

الا انه لم يكن آل بو فلاسه — حكام دبي — كحكام البحرين والكويت مستقرين منذ زمن ، فهم أحدث نسبيا في الحكم من أسرتي آل صباح وآل خليفة . حيث جاء — آل ابو فلاسه — وهم قسم من تحالف قبائل بني ياس المسيطرين على ابو ظبي — جاءوا الى دبي في حولي عام ١٨٣٣ ، وللروابط التي تربطهم بآل ابو فلاح — المسيطرين على ميناء دبي حينئذ لم يجدوا صعوبة في الاستقرار هناك وحكم الامارة بعد حين .

اما شكل الحكم فقد كان حكما عربيا تقليديا — تقديم خدمات أمنية في مقابل الحصول على دخل ثابت من خلال الضريبة المفروضة على البضائع الواردة خلال خور دبي الميناء الطبيعي الممتاز على طول ساحل الامارات . ولم يكن حكم آل بوفلاسه منذ وطئت اقدامهم دبي حكما مستقرا ، انما اجتاحته اضطرابات ناتجة عن التنافس داخل العائلة (آل بوفلاسه) واشتد هذا الخلاف في الربع الاول من هذا القرن بين آل مكتوم وآل راشد — أو كما يسمون محليا (عيال مكتوم) و (عيال راشد) — والخلاف بين اطراف العائلة الواحدة الحاكمة في امارات الخليج كان ظاهرة سياسية تكرر نفسها وهي ليست غريبة في اجواء انظمة الحكم القبلية التقليدية . وفي حالة دبي نجد أن سعيد بن مكتوم الذي حكم دبي منذ عام ١٩٠٢ حتى ١٩٥٨ (٣٧) . والذي كان قد مضى عليه عندما بدأت الحركة الاصلاحية اكثر من ربع قرن في الحكم ، قد طالت مدة حكمه لاكثر مما يحتمله المنافسون الاخرون ، وبخاصة مانع واخوه حشر أولاد راشد بن مكتوم الذي حكم دبي بين عام ١٨٨٦ — ١٨٩٤ والذين كانوا يعدون انفسهم للخلافة بصفتهم أولاد راشد ومطالبين شرعيين بالحكم (٣٨) .

ولكن ما هي الاسباب الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت المنافسين لسعيد بن مكتوم من داخل العائلة متحالفين مع شريحة تجارية دبوية ويطالبون جميعا بقيام مجلس تشريعي لحكم دبي ؟ .

لقد ذكرنا أن حالة الركود الاقتصادي وكساد تجارة اللؤلؤ وضعف الطبقة المسيطرة على هذه الصناعة التي كانت في طريقها الى الافلاس ، وفي نفس الوقت نمو مجموعة تجارية مستفيدة من وضع دبي التجاري ، بجانب أن الحاكم نفسه سعيد بن مكتوم كان يعيش في بحبوحة من العيش مع اسرته الاقرب،حيث كان وعائلته يحتكر كثيرا من الانشطة التجارية الاقتصادية ، ومن دخل امتياز النفط الذي وقعه مع الشركات البريطانية منذ أوائل العشرينات ، وكذلك أموال

امتياز تسهيلات الطيران مع الحكومة البريطانية في أواخر الثلاثينات (٣٩) ، في مقابل حرمان بقية آل بوفلاسه والمجموعات التجارية النامية من كل هـــذه الامتيازات او المشاركة فيها .

وبجانب هذا لم يكن هناك أية مؤسسات سياسية في دبي في ذلك الوقت ـــ وهذا متوقع ـــ الا انه كان فوق ذلك لا يوجد اي تنظيم اداري أو أمني ولو بسيط في مدينة تنمو تجاريا . فكان الميناء يدار عشوائيا ، كما ان سعيدا لم يكن قادرا على توفير الحماية لحدود امارته البرية وبالتالي الاستقرار لهذا المجتمـــع التجاري النامي .

ولكون هذا المجتمع **مجتمع ميناء** كان لابد من وجود تناقضات في داخله فهناك التجار الذين هم في الغالب هنود وبعض الفرس والعرب ـــ وهم على اتصـــال بالاجانب أما داخل دبي ـــ او من خلال سفراتهم الى الخارج . وكان التجار الاجانب يلقون رعاية بريطانيا ودفاعها عن مصالحهم حيث أنهم من (رعاياها) الا ان العرب لم يكن لهم هذا الحق ، فهم واقعون تحت سلطة الحاكم المطلقة ، والتي لم يشاركه فيها احد غير زوجته **حصـــة** القوية (ام راشد) والتي كان لها مصالح تجارية في ديره (البر التجاري من دبي) وراشد ابنه وبعض المقربين الاخرين (٤٠) . والذين كان يسميهم (المجلس) . ورغم ذلك فقد كان في هذا المجلس العائلي الاستشاري معارضة . وفي الغالب كانت المعارضة تأتي نتيجة تأثير بعض من أفراد العائلة (آل بوفلاسه) الذين كانوا يستشارون في الامور بين وقت وآخر . فقد قال احد الدبويين للكاتب ان سعيد بن مكتوم كان يمـــارس الحكم في دبي عن طريق الاستشارة . وهي كما وصفها : « اذا عرض امـــر يستدعي جماعته » و « جماعته » هنا لا تعني ان هناك « مجلسا دائما » كما فسرته روزماري سعيد (٤١) ، انما كانت هناك مشاورات اذ ينتقي سعيد بن مكتوم الافراد الذين يشاورهم ، ولم يكونوا على كل حال هم نفس الاشخاص في كل موضوع معروض .

وفي بداية البحث عن امتيازات بترولية في الساحل في أواخر العشرينـــات عرض على دبي ـــ من قبل شركة البترول العراقية ـــ اخذ امتياز للتنقيب ، فوافق سعيد الا ان معارضة بدأت تتجمع ضد شروط الامتياز بعد ان عرفت تفاصيله ، فما كان من سعيد الا ان انتقل الى داخل بر دبي ، وارسل رسولا الى وجهاء العائلة (ال بوفلاسه) وبعض تجار دبي ينذرهـــم بأنـــه اذا لم يوافقوا على ما وافق عليه فانه سوف يتنازل عن الحكم .

نظر وجهاء دبي ، وال راشد بالذات (مانع وحشر ابناء راشد) الى التهديد بالتنازل بعين الشك اولا ، ولكن ما لبث ان اجتمع وجهاء دبي في ١٥ أبريل ١٩٢٩ تحت رئاسة محمد بن احمد بن دلموج ـــ تاجر متنفذ ووالد زوجـــة

مانع بن راشد المكتوم ـــ ونصبوا الاخير كحاكم لدبي وكان السبب المعلـــن تنازل سعيد بن مكتوم عن الحكم والسبب الخفي هو طموح ابناء راشد في الامارة .

الا ان بريطانيا لم تكن لتنظر الى مثل هذا الموضوع بعين الرضا فقـام نائب الوكيل البريطاني في الشارقة (٤٢) بتبليغ محمد بن احمد بن دلموج ومانع بن راشد بالنيابة عن الادارة البريطانية في الخليج ان البريطانيين ليســوا على استعداد للاعتراف بحاكم لدبي وصـــل الى الحكم **(تحت ظروف غـير مرضية !!)** ، وان التغير الوحيد الذي يمكن ان يحدث هو التغير الحادث برغبة الشعب !!

واضح من هذا التبليغ ان السلطات البريطانية في الخليج ـــ بالنسبة لدبي كما بالنسبة لغيرها من امارات الخليج ، لم تكن لتسمـــح بأن تأخذ **(اللعبـة السياسية المحلية)** مداها ـــ حسب قوانين اللعبة المتعارف عليها محليا ـــ انما تصر على التدخل خوفا من فقدان امتيازاتها ، او حـــدوث اضطرابات يمكـن بالنتيجة ان تفقدها هذه الامتيازات . وكان للتبليغ البريطاني اثره فبعد يومين فقط وفي ١٧ ابريل اجتمع القوم مرة اخرى لكي يقرروا ان سعيد بن مكتـوم لا بد ان يعود حاكما لدبي .

ولكن سعيد رغم هذه الحادثة لم يكن يستطيع أن يسيطر على الوضع،اذ بدأت الحوادث الصغيرة تثبت عدم مقدرتـــه هذه ـــ على الاقل من وجهة نظـــر البريطانيين الذين هددوا أن أية حادثة اعتداء على أحد (رعاياهم) التجـــار الهنود أو من يحمل الهوية التابعة لهم هو اعتداء موجه الى السلطة البريطانية ، ويجب ان يعاقب فاعلوه ـــ وكان سعيد بالمقابل يخضع لكل توجيهات نائـب الوكيل البريطاني في الشارقة الى درجة انه في أواخر ديسمبر ١٩٣٤ حاولـت مجموعة من الرجال قتله . فالتجأ الى السلطات البريطانية للحماية وفسرت المحاولة على انها مؤامرة من (أولاد راشد) .

أستمرت بعض المعارضة لسعيد من ابناء عمه (اولاد راشد) يساعدهم أبناء عمهم (أولاد بطي) بين شد وجذب ، تدخل فيها البريطانيون اكثر من مـــرة حتى استطاعوا أن يصلوا الى وفاق عندما ابدوا مناصرتهم غير المتحفظة لسعيد، فخلال سنتي ١٩٣٤ و ١٩٣٥ عقدت مجموعة من المصالحات بين الحاكم وأولاد عمومته (آل بوفلاسه) ، اقسم على اثرها **حشر بن راشد** يمين الولاء **لسعيـد** بالنيابه عن اخوته . كما فعل ذلك **سعيد بن بطي** نيابة عن اخوته . وذلك عندما تبين أن البريطانيين وسعيد بن مكتوم مستعدون للصدام ضد اي تحرك لال بوفلاسه يهدد مصالحهم .

على اثر هذه المصالحة فوض الحاكم سعيد بن مكتوم ابن عمه سعيـد

بن بطي (اكبر ابناء بطي الذي حكم دبي بين ١٩٠٦ ــ ١٩١٢) أن يكون حاكما على **ديره** وكان ذلك في أوائل عام ١٩٣٦ . **وديره** كما ذكرنا سابقا هي الجزء التجاري من دبي والتي يقع فيها ميناء التفريغ والشحن ، والمحلات التجارية ، ومقر اقامة وعمل تجار دبي . فقام **سعيد بن بطي** على الفور بمجموعة من الاصلاحات التي وجد انها ضرورية . ككنس الشوارع وتنظيفها ، واجبار كل صاحب محل او بيت في ديره بالتنظيف أمام بيته . كما اجبرت المومسات ــ واللائي هن ظاهرة طبيعية لاي ميناء تجاري ــ على الزواج أو الرحيل ــ وفرض حظرا على التجول في المدينة بعد الغروب للحد من السرقات وأعمال العنف، ومجموعة من الاصلاحات الاخرى ، الا ان هذا التقييد لم يكن المقصود به الاصلاح فقط ، فقد كان أيضا لضرب أولاد العم بعضهم ببعض ، فقد اعترض أولاد راشد (مانع وحشر) على هذا التقييد وبدأوا في نقد الوالي الجديد لديره ، وتطور النقد الى المعارضة ، فأمروا خدامهم بالتجول ليلا في شوارع المدينة متحدين أوامر وتعليمات **سعيد بن بطي** . هذا الصراع بين الفرعين آل راشد وآل بطي سرعان ما اكتشف الفرعان اغراضه وأسبابه فقرروا أن يجروا مصالحة بينهم ويقفوا صفا واحدا ضد سعيد بن مكتوم ، لانه في النهاية الرجل الذي يحصل على دخل دبي كله دون أن يشاركه فيه احد ، وخاصة بعد أن تبين للفرعين خطورة القرارات الاقتصادية التي يتخذها سعيد بن مكتوم بالاتفاق مع البريطانيين هذه القرارات تتركز في :

١ ــ تجارة الرقيق .

٢ ــ تجارة السلاح .

فبالرغم من أن المعاهدات البريطانية الدبوية لم تكن تحرم التجارة بالرقيق داخليا ، وانما كانت تحرم استيرادهم من الخارج ، الا أن الخطوات التي كانت السلطات البريطانية قد اتخذتها لعتق العبيد عن طريق تقديم طلب منهم الى الوكيل السياسي البريطاني في البحرين أو عن طريق نائبه في الشارقة ، كانت تثير الكثير من ردود الفعل السلبية وزادت هذه المشاكل تفاقما عندما انتشرت اشاعات قوية بأن السلطات البريطانية سوف تقوم بعتق جماعي للعبيد في الساحل العربي كله ، مما اثار الملاك الى درجة انهم وجهوا غضبهم الى نائب الوكيل البريطاني في الشارقة وهددوا بهدم المبنى الذي يسكنه ، كما وجهوا غضبهم الى سعيد بن مكتوم المتعاون مع البريطانيين والقابل لقراراتهم .

أما عن تجارة السلاح فقد بدأ تخوف بريطانيا من رواجها خلال الثلاثينات ، وكان هذا التخوف ناتجا عن خشية أن يؤدي توزيع السلاح الى تقوية القبائل العربية. وبخاصة التي تعيش في الداخل، وتعطيها الفرص والقدرة على تجاوز تعليمات السلطات البريطانية واثارة المناوشات الداخلية التي قد تؤدي الى

اضطراب الامن ، — وتأثيره العكسي على المجتمع التجاري — وبخاصة على اولئك المتمتعين بالحماية البريطانية— ومن خلال التحقيقات التي قامت بها السلطات البريطانية توجهت الشبهات لتاجرين احدهما كويتي والاخر ايراني يعيشان في دبي هما : خلف علي الزماني ومحمد رسول بأنهما خلف تهريب السلاح وبيعه . ونتيجة لهذه الشكوك زار المقيم البريطاني في البحرين دبي في أوائل عام ١٩٣٨ وطلب من الشيخ سعيد بن مكتوم ان يطردهاتين الشخصيتين من دبي ، مما سبب شعورا عاما بالتدخل المباشر من قبل الانجليز وتهديداً لتجارة داخلية مزدهرة .

قضيتا الرقيق والسلاح هما اللتان فجرتا الصراع بين الشيخ سعيد بن مكتوم من جهة،تعاضده السلطات البريطانية عن طريق نائب وكيلها عبدالرزاق رزوقي ، والذي وصف أنه كان معاديا لاي توجيه اصلاحي ضد مصالح أرباب عمله البريطانيين ، وبين أولاد راشد وأولاد بطي ومناصريهم من تجار دبي المتضررين من الوضع الاقتصادي والاداري السيء . وكذلك من تدخل السلطة البريطانية فيما اعتبروه قضايا داخلية تخص دبي .

لذلك فقد قامت مظاهرات في أواسط مارس ١٩٣٨ ، في دبي معادية للاجراءات التي اعتزم الشيخ سعيد بن مكتوم اتخاذها بناء على نصيحة البريطانيين وبخاصة تسفير التاجرين المتهمين بتعاطي تجارة السلاح من دبي . وخلال ذلك أفاد وكيل المقيم البريطاني في الشارقة ان الوضع خطير في دبي ويجب انقاذه بتدخل مباشر . لذلك فقد قام الطراد البريطاني (بدفورد) الذي كان في طريقه من شمال الخليج الى بومبي بالعروج على دبي ومكث فيها ثلاثة ايام حتى هدأ الوضع الداخلي ، كماأن قائده أوصل رسالة الى الحاكم بأن الوكيل السياسي البريطاني في البحرين — والذي هو مسئول عن الوضع في دبي وامارات الساحل — سوف يصل في مهمة تقصي للحقائق حول الاضطرابات ، وأن بريطانيا تحمل الحاكم كل خسارة في الارواح أو الممتلكات يتعرض لها مواطنو (الحكومة العلية البريطانية) ! .

وعند وصول الوكيل البريطاني بعد ذلك كرر هذا الانذار حول الحفاظ على مصالح وأرواح الرعايا البريطانيين وكذلك ارسل رسائل مماثلة من دبي لحكام امارات الساحل العماني جميعهم بنفس المضمون . وفي نفس الوقت اكد انه لن يكون هناك **عتق جماعي للعبيد** انما ستظل السلطة البريطانية تمارس سياستها — المعهودة — بعتق كل من يتقدم لها من العبيد طالبا ذلك على شكل فردي .

الا ان هذا التدخل لم يرق للمعارضين الدبويين فاجتمعوا وقرروا تقديم عريضة جماعية للشيخ سعيد بن مكتوم يطالبون فيها — :

١ — الطلب من المقيم البريطاني ان يرجع العبيد المعتوقين الى اسيادهم السابقين .

٢ — ان يطلب الشيخ من المقيم بان يتسامح مع المهتمين بتجارة السلاح ، وبخاصة ان الشيخ وافق على طردهم دون استشارة .

٣ ــ اذا لم يتحقق ذلك فان على الشيخ سعيد بن مكتوم ان لا يعطي البريطانيين اية تسهيلات جوية ، او ان لا يجدد الاتفاق القائم بينهما .

٤ ــ وان المجتمعين قد شكلوا مجلسا للتعاون مع الشيخ سعيد بن مكتوم سوف يقوم بادارة الامارة وان لا يجدد اي اتفاق مع بريطانيا دون استشارة هذا المجلس .

هذا المجلس المقترح لم يكن في الحقيقة اكثر من مطالبة بمجلس للعائلة الحاكمة (ال بوفلاسه) الا ان السلطات البريطانية رفضت هذه الطلبات ، وارسلت عن طريق الوكيل السياسي البريطاني في البحرين برد في اخر مارس متضمنا رفض الطلب ، وقد اجتمع الوكيل (وايت مان) مع الاعضاء المعارضين في العائلة وبعض التجار الدبويين لاظهار اصرار السلطة البريطانية في طرد تاجري السلاح . وفي تقريره عن الاجتماع ذكر (وايت مان) « ان محمد بن أحمد بن دلوج وحشر بن راشد ــ لم يناقشاه عندما بين وجهة نظره بوضوح » واضاف « خاصة عندما ظهر انه ليس لهم خيار بل الموافقة » !!

الا انه يعود فيذكر في نفس التقرير ان الشيخ سعيد بن مكتوم بعد ان اختلى لفترة مع محمد بن دلوج وحشر بن راشد رجع وغير رأيه في تسفير المتهمين ببيع السلاح ، بعد ان كان قد وافق .

من خلال هذا يظهر جليا ان مجموعة المعارضين من العائلة والتجار لم يكونوا مهتمين كثيرا ببقاء أو ترحيل المتهمين ببيع السلاح وتهريبه ، وبالتاليكانوا يضغطون فقط عن طريق تهديد سعيد بانهم سوف يثيرون له المتاعب ، اذا خضع للطلبات البريطانية ، ودليل ذلك أن محمد رسول ترك دبي بالفعل في ٢٦ مارس ١٩٣٨ وفي الرابع من ابريل ترك خلف الزماني المدينة هو ايضا .

اما الموضوع الذي اهتم به تجار دبي والشريحة المعارضة من العائلة الحاكمة كان هو اشاعات العتق الجماعي ، وقد بين وفد منهم الى الوكيل السياسي البريطاني (وايت مان) قبل ان يغادر دبي في ٢٦ مارس انه ان لم تحد بريطانيا من اجراءاتها حول هذا الموضوع فان دبي لن تجدد اتفاقية تسهيلات الطيران ، والتي كانت قريبة الانتهاء .

(وايت مان) اعتقد ان هذا التهديد هو مناورة ، اما تجار دبي فقد كان موضوع (العتق الجماعي) لو حدث يؤثر في صلب نشاطهم الاقتصادي ، وبالتالي كانوا جادين في ذلك التهديد . الا ان الشقاق بين **سعيد بن مكتوم** وعائلته الاقرب وبين **ال بوفلاسه** المعارضة ومناصريهم من تجار دبي استمر ، وما لبث ان انفجر في يونيو من عام ١٩٣٨ ، كما لم يتفجر من قبل ــ وكان اثر حادث بين راشد بن سعيد (ابن الحاكم انذاك والحاكم الحالي حاليا) ومكتوم بن راشد . فقد كان الاول يحتكر خدمة النقل بالتاكسي بين الشارقة ودبي ، ولم ينافسه في هذا الامر غير مكتوم ابن عمه ، وعند اشتداد التنافس جمع راشد بن سعيد ثلاثين مسلحا وهاجم سيارة مكتوم في ٢٦ مايو وهي في طريقها الى الشارقة ــ فجرح سائق

السيارة وبعض رجال مكتوم ، كما ان راشد القى القبض على الجميع واحتجزهم . فلمـــا سمع مكتوم بالخبر هدد بأن يوقف كل سيارات راشد العامة على خط دبي / الشارقة . ورفع الخلاف الى الحاكم والذي كانت زوجته بالطبع في صف أبنها فلم يصل الى حكم او قرار مما وحد ال بوفلاسه ومناصريهم من اهل دبي ضد سعيد بن مكتوم الحاكم العاجز عن اتخاذ قرار .

هذا الحادث الذي تفاعل وتصعد بين الطرفين وعلى اثره عقدت اجتماعات بين وجهاء دبي وال بوفلاسه المعارضين وتبين ان اصلاح امور دبي يجب ان تكون جذرية ، فقدمت قائمة بمطالب محددة وواضحة للحاكم ، من هذه المطالب :

١ ــ ايجاد ميزانية معروفة للامارة .

٢ ــ وسائل جيدة للصحة ، ورعاية الصحة العامة في مدينة دبي .

٣ ــ حـــرس الاسواق .

٤ ــ اعادة تنظيم دائرة الجمارك .

٥ ــ مخصصات محددة للحاكم وعائلته .

٦ ــ الغاء الاحتكارات الخاصة بالحاكم وزوجته وابنه المتعلقة بالشحن والتحميـــل في المينـــاء ، سيارات الاجرة .... الخ .

وحتى يبين ال بوفلاسه ومناصروهم جديتهم في الامر قاموا باحتلال بعض القلاع في البلدة وسلحوها . وفي الحال تدخل نائب الوكيل البريطاني من اجل هدنة ، واقنع الحاكم بالموافقة على بعض هذه المطالب ، الا ان تدخلات اخرى خاصة من **سلطان بن سالم** حاكم راس الخيمة (١٩٢١ ــ ١٩٤٨) **وسلطان بن صقر** حاكم الشارقة (١٩٢٤ ــ ١٩٥١) ، واللذين وعدا بارسال سلاح ورجال لمناصرة الحاكم سعيد بن مكتوم ، اعادت الوضع الى التوتر مرة اخرى ، فتدخلت السلطة البريطانية لانذار حاكمي الشارقة وراس الخيمة بعدم التدخل ، كما نصحت سعيد بن مكتوم بأن يوافق على بعض المطالب وذكرته بأنه سيكـــون المسئول الوحيد عن ارواح الرعايا البريطانيين في دبي اذا نشب القتال .

ولكن سعيد أصر على موقفه وطلب سرا من حاكمي ابو ظبي وقطر ان يمداه بالسلاح . الا انه تدريجيا بدأت دبي تنقسم الى معسكرين ، احدهمـــا معسكر الحاكم في بر دبي والاخر ال بوفلاسهووجهاء دبي المعارضين في بر ديرة التجاري .

وفي بداية اكتوبر تدخل الشيخ شخبوط بن سلطان ــ حـــاكم ابو ظبي (١٩٢٨ ــ ١٩٦٦) لايجاد مخرج بالتعاون مع **محمد بن علي بن هويدان** شيخ بن كتاب ــ لكن جهودهما فشلت ، وفي نفس الوقت اثناء التفاوض زادت مطالب الاصلاحيين مطلبا جديدا هو تأسيس مجلس ممثلين (مجلس تشريعي) على

غرار ذلك المجلس الذي انشيء في الكويت .

كانت الاخبار اذن قد وصلت الى دبي عن ذلك المجلس في الكويت ، فتركزت طلبات الاصلاحيين على انشاء مثل هذا المجلس في دبي وان تكون ايضا في يده قوة تشريعية وتنفيذية على الرغم من الفارق في المستوى الثقافي والمدني بين الامارتين . ولاصرار المعارضين على طلبهم ، وتوقف الحركة التجارية في دبي ، وعزل الحاكم ومناصريه في بر دبي البعيد عن الاتصالات اضعف موقف الحاكم فكتب للوكيل السياسي الذي وصل دبي في ١٥ اكتوبر انه على استعداد للقبول بأية شروط تضعها المعارضة .

وبعد مفاوضات بين الجانبين وقع اتفاق في ٢٠ اكتوبر ١٩٣٨ بين الحاكم والمعارضين يتكون من ثلاث نقاط رئيسة :

١ — ان يؤسس مجلس تحت رئاسة الشيخ سعيد بن مكتوم يضم ١٥ عضوا مختارين من وجهاء القوم في دبي . واي قرار يتعلق بشئون دبي يجب ان يخرج من هذا المجلس .

٢ — دخل وانفاق الامارة يجب ان يجمع وينفق باسمها بعد موافقة المجلس .

٣ — ثمن دخل الامارة يذهب الى الحاكم ، والسبعة اثمان الباقية للانفاق على المدينة .

بعد هذا الاتفاق اظهر الوكيل السياسي البريطاني الذي شهد الاتفاق تحفظه لمانع بن راشد — الذي وقعه بالنيابة عن المطالبين بالاصلاح — حول موضوعين الاول أن السلطات البريطانية في الخليج لا تضمن هذا الاتفاق ، والثاني انها (اي السلطات البريطانية) سوف تستمر في التعامل مع سعيد بن مكتوم فيما يخص الاتفاقات المتصلة بين الحكومة البريطانية ودبي .

بالرغم من ان هذه التحفظات كانت طريقا بعد ذلك لضرب المجلس الا أن المجلس بعد تشكيله تحت رئاسة مانع بن راشد الحقيقية وسعيد بن مكتوم الشكلية قام باجراءات اصلاحية هامة منها اصلاح الوضع التجاري والسياسي والاجتماعي . ومن خلال مراسلات المجلس التي نشرتها رزوماري سعيد (٤٤) نجد ان الاهتمام كان منصبا على النشاط التجاري للمدينة اما الشئون السياسية والاجتماعية فقد كانت ثانوية .

اصلاحات المجلس :

من ضمن خطوات الاصلاح التي قام بها المجلس تعيين افراد للاشراف على الجمارك ، ووضع قوائم بأسماء العاملين ومرتباتهم ونظام عملهم فيها . كما حددت أسماء الحمالين ، وفرضت ضريبة موحدة على البضائع المستوردة ، كما عين مجلس تجاري للاشراف عليها . واستخدم الدخل للصرف على الشئون البلدية والتعليمية والشئون الصحية . وقد قسم الدخل من كل روبية .

(الروبية ١٦ آنة ، $\frac{1}{8}$ أي آنتين الى المعارف ، ومثلها الى البلدية ، ومثلها الى الشئون الصحية ، اما الباقي فيذهب الى الحاكم) .

اما الامن فقد اهتم به المجلس وعين حراسا لمداخل الصحراء وفي الاسواق

وبدأت ثلاث مدارس في العمل كما يشير خطاب مانع بن راشد للشيخ سعيد بن مكتوم الذي يقول فيه .

« ان بعض الاعمال الذي قرر فيها المجلس قد ابتدأ فيها العمل هي كما عرفتكم سابقا فتح المدرسة الاحمدية وقد عين لها ثلاثة معلمين مع خدم اثنين (كذا) ومن حال فتوحها (كذا) للتعليم بلغ تلامذتها عدد ٢٠٠ تقريبا ، وكذلك فتحة مدرسة السعادة وعين لها ثلاث معلمين وقد بلغ التلاميذ بها ٦٠ والاهالي مقبلون برغبة زايدة (كذا) للتعليم ، وبعد يومين او ثلاثة سوف نفتح المدرسة الفلاح (كذا) في بر دبي من الغرب ... وسوف في الاثناء نرسل لكم منهج التعليم » (٤٥) .

هذه الاصلاحات الادارية والتعليمية وجدت لها صدى حسنا في نفوس الدبويين ، وبدا أن المجلس سوف يقوم باصلاحات اكثر، وحتى البريطانيين عندما وجدوا جدية هذا العمل بدأت لهجة تقاريرهم تتغير ، فحيث كانوا يشيرون الى ال بوفلاسه في نهاية العشرينات واوائل الثلاثينات بأنهم (اولاد العم المزعجين) تغيرت الى وصفهم (بالحزب الشعبي) خلال عامي ٣٨ و ١٩٣٩ .

كما ان مانع بن راشد كان يستخدم في خطاباته اصطلاحات حديثة مثل **(الواجبات الوطنية)** والتي كانت تدل على اتجاه الاصلاح ، وكذلك فان اعضاء المجلس ظهر أنهم كانوا يقدرون واجباتهم الاساسيةنحو امارتهم حيث تواصوا على أن الرغبات الفردية يجب ان توضع جانبا ، وتأتي قبلها المصلحة العامة لدبي .

بالرغم من هذه الاصلاحات الا ان سعيد بن مكتوم لم يتقبل ببساطة نزع سلطاته من يده فبدأ في معارضة المجلس على اساس ان التغير يجب ان يتماشى مع الشريعة ، وان المجلس لا يأخذ ذلك بعين الاعتبار ، وتعاظمت معارضة سعيد بعد ذلك فكان قليل الحضور الى الاجتماعات التي يعقدها المجلس مع ان مانع بن راشد كان يمده بوقائع الجلسات وجدول الاعمال وقرارات المجلس اولا بأول .

ومع اتساع اعمال المجلس وجد ان الاموال التي في حوزته لا تسعفه في تنفيذ كل هذه المشاريع الكبيرة التي كان يطمح في اقامتها ، لذلك فقد طلب ان يحول له جزء من الاموال التي يحصل عليها الحاكم من امتياز النفط وتسهيلات الطيران . وعندما تقدموا بالطلب الى سعيد بن مكتوم رفض هذا الاقتراح ، واصدر امرا في منتصف فبراير ١٩٣٩ يمنع استمرار العمل في توسيع الشوارع للحد من النفقات . الا ان المجلس رد على ذلك بعد اجتماع له في ٣ مارس بأن قرر ان للحاكم دخلا سنويا محددا هو (١٠٠٫٠٠٠) عشرة الاف روبية وان الباقي من الاموال يجب ان يدخل الى الخزينة العامة ، وتبادل زعيم المجلس مانع بن **راشد** مع الحاكم عدة رسائل حول هذا الموضوع الا ان الحاكم كان مصرا على رايه في عدم احقية المجلس في السيطرة على الدخل . في نفس الوقت وجدت السلطات البريطانية ان هذا الموضوع سوف يقرب المجلس من الحديث في

امتيازات النفط وتسهيلات الطيران نفسها وهو الامر المحظور النقاش فيه لانه يمس مصالح بريطانيا العليا . فبدأ التحضير لضرب المجلس وانهاء سلطاته وبخاصة بعد حل المجلس المماثل في الكويت ومحاولة التحرك في البحرين ، وكانت الفرصة سانحة في مناسبة زواج **راشد بن سعيد** ابن الحاكم الاكبرفي ٢٩ مارس ١٩٣٩ على لطيفة بنت الشيخ حمدان بن زايد (ام مكتوم) والذي كان في بر ديرة . وكانت المناسبة جاذبة للبدو من الصحراء حيث انتشروا في بر ديرة بخيامهم ، وقبل غروب الشمس وصل راشد مع بعض من خلصائه من بر ديرة وكان وصوله هو اشارة البدء فاحتل البدو المتواجدون المدينة ، وفي الاشتباك الذي تلا قتل مجموعة من انصار المجلس منهم حشر بن راشد وابنه ، ولم يكن هناك مقاومة من اعضاء المجلس الذين سلم نصفهم نفسه الى راشد ، اما مانع بن راشد فقد قاوم من بيته ولكنه حوصر فهرب بعد ذلك لاحقا للنصف الثاني من اعضاء المجلس الى الشارقة وتم السيطرة على بر دبي . وتعرف حادثة دخول راشد الى بر ديرة بيوم (الوهيلة) ــ بتسكين الواو وكسر الهاء ــ شعبيا او يوم المفاجأة (٤٦) .

على اثر ذلك حضر الوكيل السياسي البريطاني من البحرين الى دبي بعد الحادثة بايام قلائل **(لتنظيم الامور)** . كما نصح الحاكم بأن لا يتراجع عن الاصلاحات التي قام بها المجلس ويشكل مجلسا استشاريا يعاونه في الحكم ومن الاشخاص الموالين له !! وفعلا تم ذلك ــ غير انه وبعد اكتشاف ان هناك مؤامرة ضد سعيد في اكتوبر من ذلك العام ، احتجز بعض المتهمين وخرقت عيونهم بالنار وسفروا الى البحرين ، والغى سعيد بن مكتوم المجلس ، وباشر سلطات الحكم بنفسه وبالاشتراك مع ولده راشد كما كان سابقا .

وبذلك تكون قد سقطت المحاولة الثالثة لانشاء مجلس تشريعي في الخليج في النصف الثاني من ثلاثينات هذا القرن .

الخـــلاصة

في الاستعراض التاريخي والخلفية الاجتماعية والسياسية التي عرضناها ، يمكن ان نتعرف على بعض ملامح التساند الاجتماعي والسياسي ، ليس في الامارة الخليجية الواحدة ، وبين عناصرها الداخلية ، بل ايضا بين الامارات الخليجية وبعضها وكذلك علاقتها بالدول الاكبر المحيطة ، وتأثير الوضع الاقليمي والعالمي عليها .

فحيث وجدنا ان الظروف الداخلية في الكويت والبحرين كانت مهيأة نسبيا لتقبل نوع من المطالبات الاصلاحية الاجتماعية والسياسية فقد جرّت معها دبي المجتمع الذي لم تكن ظروفه الموضوعية قد نضجت بعد لتقبل هكذا تجربة على

نطاق واسع ، حيث كانت اللعبة السياسية العشائرية التقليدية ما زالت هي الاساس ، ولولا تدخل خارجي (بريطاني) لكانت هذه اللعبة هـــي الاساس ، وتراجعت الافكار الحديثة الى الخلف في المنظور العام .

كما ان الملاحظة الاخرى ان من بين اقطاب المطالبين بالاصلاح السياسي والاجتماعي بعض من النافذين في العائلات الحاكمة نفسها وربما هذه الظاهرة تفسر ما يسمى بالمصطلح السياسي . Orchestra Like Politics

في العائلة الواحدة ، حيث يعزف افراد مختلفون انغاما مختلفة انما في النهاية تخرج السيمفونية وهي التي تعبر عن المجموع.وبالطبع بجانب هذا بدايات الطبقة البرجوازية الجديدة ــ اذا تجاوزنا المصطلح العام لها ــ او المركنتالية ــ الناشئة في ثغور الخليج التجارية والنفطية والتي تريد ان تساهم كحق لها في القرار السياسي .

ويبقى في النهاية التقييم الاخير.ان هذه الحركات الاصلاحية استطاعت ــ الى حد ما ــ أن تدفع بالحكم التقليدي في امارات الخليج الى تبني نوع من الادارة الحديثة ، سواء كانت هذه الادارة مسيطر عليها داخليا أو خارجيا ، فان ذلـــك لا يمنع من تواجدها . كما ان هذه الحركات الاصلاحية كانت بذورا حقيقية لحركات سياسية اخرى نبتت معها وتغذت عليها في الزمن الذي جاء بعد الثلاثينات .

الهـوامش والمصـــادر

١ ــ٢

عبد الرحمن الباكر : من البحرين الى المنفى ــ بيروت ١٩٦٥ ــ ص ٣٣ نفس المصدر السابق . انظر ايضا : امل الزياني ــ البحرين ١٧٨٣ ــ ١٨٧٣ فقد تجاهلت الكلام حول هذا الموضوع الا باشارات بعيدة . ص ٨٨ .

٣ ــ ٥ ــ ١٠ ــ ١٢

خالد سليمان العدساني : نصف عام من الحكم النيابي في الكويت ــ دون تاريخ التصدير ص ٥ ، ص ٧ و ٨ . لقد ذكر العدساني هنا ان « الكتلة الوطنية » كاشفت الشيخ يوسف بن عيسى ، ومحمد ثنيان الغانم بالموضوع فقبل الثاني ورفض الاول الاشتراك في الوفد الذي قابل الشيخ . ص ٦ .

٤ ــ ٦ ــ ١٤ ــ ١٥ ــ ١٨

نجاة عبد القادر الجاسم : التطور السياسي والإقتصادي في الكويت بين الحربـــين المطبعة الفنية الحديثة ــ القاهرة ١٩٧٣ ص ٢٠٦ ، ص ٢١٥ ، ص ٢٢٩ ، ص ٢٤٤ تذكر نجاة انهم اختيروا من بين ١٥٠ عائلة ص ٢٢٥ . ولكن د . جمال زكريا قاسم : يذكر ان اعضاء المجلس تم اختيارهم بطريقة الانتخاب المحدود ، اذ اختيروا من بـــين مائة واربعون من افراد الشعب ص ١٧٣ . وفي الحقيقة ان الانتخابات كانت محصورة

في شريحة ضيقة من الكويتيين . كما اشار العدساني بانه تالفت لجنة نزيهة لاختيار الناخبين اللائقين !! كما أن طريقة الانتخاب كانت لا شك أولية فقد كتبت كشوف الناخبين في « دار يوسف المرزوق » واجريت الانتخابات المطلوبة في ديوان ال الصقر ص ٨ — ٩ . ص ١٧٦ .

٧ — المعني (بالاجانب) هنا هم الاقليات العرقية الغير عربية ، خاصة الايرانيين هذه الافكار كانت ضمن مطالب حركة الاصلاح في البحرين ايضا كما سنذكر لاحقا .

٨ — ٩ — ١١ — ١٧ — ١٩ — ٢٢

نشرت هذه المطالب لاول مرة في جريدة الزمان العراقية ، بتاريخ ١٩٣٨/٤/٣ . ونقلها عنها د . جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ — ١٩٤٥ . دار الفكر العربي — الطبعة الاولى — القاهرة ص ١٧١ ، ص ١٧٤ — ١٧٥ — ١٧٦ و ص ١٨٩ .

١٣ — انظر وثيقة الحكم لسنة ١٩٢١ في كتاب : سيف مرزوق الشملان ، من تاريخ الكويت ص ١٩٦ — ١٩٧ .

١٦ — وكان الاعضاء هم : محمد ثنيان الغانم ، عبدالله الحمد الصقر ، يوسف بن عيسى القناعي، السيد علي السيد سليمان، يوسف مرزوق المرزوق،صالح العثمان الراشد ، مشعان الخضير الخالد ، عبد اللطيف محمد الثنيان ، سليمان خالد العدساني ، يوسف صالح الحميضي ، محمد الداود المرزوق ، سلطان ابراهيم الكليب ، مشاري حسن البدر ، خالد عبد اللطيف الحمد . بعض الروايات تضيف اسم محمد بن شاهين الغانم كبديل لمحمد ثنيان الغانم . وبعضها يضيف اسماء حمد المرزوق ، وصالح الرشيد ولكننا نعتقد في حالة الاسمين الاخرين ان هناك خلط في النقل من ملفات الوكلاء البريطانيين .

٢٠ — خاصة كما تذكر الوثائق — عزت جعفر — وخان بها دور ملا صالح .

٢١ — عبدالله الحاتم : من هنا بدات الكويت : ص ٣٢٠

٢٣ — بلجريف Personal Column ص ٦٧ .

٢٤ — مع قدوم كثيرا من الاجانب للعمل في البحرين كثرت الاشاعات في ذلك الوقت بأن بيع الخمر سيصبح قانونيا . اما بالنسبة للمراة — فقد اخذت المحاكم صلاحيات الوكيل السياسي السابق والتي اصبحت تعطي المراة (حريتها) أي عدم مؤاخذتها من أهلها وعشيرتها في حالة ارتكابها خطأ . وهذه (الحرية) استغلت اسوأ استغلال حين تحول بعض النسوة الى بغايا . وبالتالي فان ممثلي السنة (خليل المؤيد — يوسف كانوا — عبد الرحمن الزياني) حاولوا الحصول على مناصرة قاضيي الشرع السنيين لمطالبهما السياسية عن طريق اضافة شروط يرغبونها .

٢٥ ــ لقد شك بلجريف في ان كاتب هذا المقال هو واحد او اكثر من هؤلاء :
ابراهيم العريض ، علي التاجر ، سيد محمود العلوي ، محمد دويغر (من الشيعة)
وعبد الله الزايد ، محمد الشيراوي (من السنة) .

والواضح انهم جميعا شباب معظمهم في مراكز حكومية مثل الدويغر ــ كان رئيس دائرة اموال القاصرين ، ومحمود العلوي وكان مدير مكتب بلجريف نفسه ، وهو الان (١٩٧٥) وزير للمالية في البحرين .

٢٦ ــ في ذلك الوقت كان القضاة المدنيون كلهم من آل خليفة وكان الشيخان مبارك ودعيج ابناء حمد ، الشيخ علي بن احمد ، الشيخ محمد بن علي ــ والشيخ علي بن محمد هم الذين يشغلون مراكز القضاة .

٢٧ ــ كل هذه النقاط كانت مذكورة في رسالة من الوكيل السياسي في البحرين الى المقيم البريطاني ، ومؤرخة في ٢٦ اكتوبر ١٩٣٨ ، وقد بني الوكيل السياسي اقتراحاته هذه على مقابلات مع القادة المحليين محسن ومحمد التاجر ــ سيد بن سعيد خلفان ــ عبد العلي العليوات ــ منصور العريض ــ سيد احمد العلوي (شيعة) اما السنة فهم : عبدالله ابل وابراهيم بن جودر وسعد الشملان ــ علي بن خليفة الفاضل ــ خليل المؤيد ــ وبعض من عائلة كانوا . وقد اقترح انه في حالة بقاء بلجريف فيجب ان يبقى « مستشارا ماليا » فقط كما كان تعينه اول مرة . سنة ١٩٢٦ .

٢٨ ــ كان القاضي الشرعي الشيعي الذي طرد هو الشيخ علي بن صقر ، وقد عين كل من الشيخ بكر العصفور ــ علي بن حسن ــ محمد خيري ، كقضاة للمحكمة المشتركة الشيعية . اما الشيخ عبد المحسن الحلي د عين قاضي للاستئناف . وقد استقدم من العراق .

٢٩ ــ ذكر ذلك بلجريف في رسالة منه الى (وايت مان) Weightman الوكيل السياسي بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ــ وكان قد قابل محسن ومحمد التاجر ومنصور العريض ــ سيد سعيد ــ طاهر محسن ــ وعبدالله ابو ذيب .

٣٠ ــ اعلان حكومة البحرين رقم ١٣٥٧/٣ ــ ٦ نوفمبر ١٩٣٨ .

٣١ ــ انظر الرسالتين من الكولونيل السياسي في البحرين الى المقيم الاول رقمها DOC / 691-lb s بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٣٨ . والثانية بتاريخ ٩ ــ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨ (من ارشيف وزارة الهند) .

٣٢ ــ رسالة من الشيخ حمد بن عيسى الى الوكيل السياسي ١٩ رمضان ١٣٥٧ هـ . (١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨) .

٣٣ — بين ١٧ و ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ، ارسل بلجريف قوائم باسماء للمقيم السياسي وادعى ان هذه الاسماء نوهت له بانه ليس لها اي علاقة بالاضطرابات وانها راضية عـــن الادارة الحالية (رسالة رقم ا — ٩ — ١٧٠٠) بعض الاسماء التي ذكرها بلجريف هم :

١ — جبـــر المسلـــم
٢ — سيد ابراهيم بن عبدالله
٣ — ناصر بن سالم السويدي
٤ — خليفة زعل ابوفلاسه
٥ — حمد بن صقـــر البوفلاسه
٦ — احمد بن راشد المناعي
٧ — سيد احمـــد بن يوشع
٨ — سعيد بن مبارك السلطي

ولم ينس بلجريف ان يذكر القبائل التي تنتمي اليها هذه الاسماء .. من الواضح انه استعان بالعناصر المحافظة في الجزيرة حتى يظهر للوكيل السياسي ان الوضع الداخلي مستقر .

٣٤ —

Letter from Pol. Res. to Pol. Agent, Do No. 597 - s,17th Nov, 1938. The Pol. Res. was no doubt influenced by what was happening in Kuwait and Dubai and probably saw no reason why the same conditions should not apply in Bahrain.

٣٥ —

Letter from Pol. Agent to Pol. Res. Do No : c / 720 - Ib / S, 27th Nov. 1938.

٣٦ — رسالة من بلجريف الى الوكيل السياسي رقم c / 751 - Ibs بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٨ .

٣٧ — انظـــر

Hawley Donald THE TRUCIAL STATES London 1970 P. 355.

٣٨ — لان الاسماء المتشابهة تتكرر في العائلة وفي نفس الجيل فاننا نود ان نشير الى الشكل الاتي حيث يتبين القاريء الاسماء وعلاقتها ببعض مع التواريخ التي حكمها كل منهم .

٣٩ — مجلة الابحاث — ١ — ٤ ديسمبر ١٩٧٠ — مجلة الجامعة الامريكية — بيروت لقـــد استمد الكاتب كثير من المعلومات عن حركة دبي الاصلاحية من الوثائق التي نشرتهـــا روزماري في هذا البحث .

٤٠ — في مقابلة للكاتب مع احد المخضرمين في دبي — وكان الكلام عن حصة (ام راشد) زوجة سعيد بانها كانت ذات شخصية قوية الى درجة انها كانت تقابل الوكيل البريطاني — الموجود في البحرين — اذا زار الاخير دبي وطلب مقابلة سعيد بن مكتوم .

٤١ — انظر زوزماري سعيد : الحركة الاصلاحية في دبي — بالانجليزية — الابحاث ذكر سابقا .

٤٢ — وقد كان في ذلك الوقت عيسى بن عبد اللطيف — وكان عربيا يراسه مباشرة الوكيـــل البريطاني في البحرين Political Agent وقد استمر هذا الحال في تعيين عرب كنواب وكلاء في الساحل ومقرهم في الشارقة الى ما بعد الحرب العالمية الثانية .

٤٤ ــ روزماري سعيد : المصدر السابق . لقد نشرت السيدة روز معظم المراسلات العربية المتبادلة بين المجلس والحاكم وكذلك اسماء اعضاء المجلس وبعض قراراته .

٤٥ ــ الرسالة بنصها في ٢٧٣ ، في المصدر المذكور سابقا .

٤٦ ــ من مقابلة لاحد الدبوبيين مع الكاتب في يناير سنة ١٩٧٤ .